

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٣٥

الثلاثاء، ٩ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد دولاتر
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن
الدوليين

الاتحاد الأوروبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1713037 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة موغيريني.

السيدة موغيريني (تكلمت بالإسبانية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب مجلس الأمن مرة أخرى.

(تكلمت بالإنكليزية)

ويشرفني أن أخطب مجلس الأمن مرة أخرى وأن أقوم بذلك في يوم ينطوي على دلالات رمزية كبيرة. فالיום، ٩ أيار/مايو، هو يوم أوروبا، والذي يحتفل خلاله الاتحاد الأوروبي باتحاده ووحدته. حيث أنه قبل ٦٧ عاما في مثل هذا اليوم، اقترح رجل الدولة الفرنسي روبر شومان فكرة كانت ثورية بمقاييس تلك الفترة، تتمثل في تنازل الدول الأوروبية عن جزء من سيادتها لمنع نشوب أي حرب في المستقبل في أوروبا. وبعد آلاف السنين من الحروب الأوروبية، اندلعت شرارة حريقين عالميتين، كانت أكثر الصراعات تدميرا في تاريخ البشرية، في أوروبا واتسع نطاقهما لتشملا كوكبنا بأسره.

لقد تصور آباؤنا وأمهاتنا المؤسسون قارة أوروبية متجددة، قارة تقوم بدلا من تصدير الحرب، بتعزيز السلام والديمقراطية والتنمية البشرية داخل حدودها وفي العالم. وبعد مرور سبع سنوات، شرع الاتحاد في خطواته الأولى، ونحن نحتفل في هذا العام بمرور ٦٠ عاما على قيام الاتحاد الأوروبي، عندما أدرك الأوروبيون ببساطة أنه من الأنسب لنا جميعا أن نتعاون بدلا من أن نقاتل بعضنا بعضا، وعندما فضلوا التعاون على المواجهة، نجحوا خلال هذه السنوات الستين في بناء أنجح مشروع للسلام في تاريخ البشرية.

لذلك، فإنه ليس من دواعي سروري فحسب، ولكن يشرفني أيضا، أن أحتفل بهذا اليوم التاريخي مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

أود أن أقول إن البعض اعتقد في الأشهر الأخيرة أن الذكرى السنوية الستين ستكون أيضا بداية نهاية الاتحاد الأوروبي وبدء تراجعه. وفي الواقع، قرر أصدقاؤنا البريطانيون تركنا، وهو أمر محزن جدا بالنسبة لنا جميعا. لكن الحياة تمضي، والاتحاد الأوروبي يمضي أيضا. ومنذ الاستفتاء الذي جرى في المملكة المتحدة في العام الماضي، أعدنا، نحن الأوروبيين، الالتزام بأن نكون كيانا قويا وموحدا يحتاجه مواطنون وشركاؤنا ويستحقونه. والاتحاد الأوروبي كان وسيظل شريكا تعاونيا موثوقا - أقول شريكا لا غنى عنه - يحتاجه العالم. وأولا وقبل كل شيء، سنظل شريكا لا غنى عنه بالنسبة لجزيرانا ومنطقتنا.

وأود أن أبدأ بمنطقة البلقان. بدعم وتعاون مستمر مع الأمم المتحدة، اتخذ أصدقاؤنا في البلقان خطوات هائلة إلى الأمام، حتى في بعض الأحيان في أصعب الظروف الراهية: خطوات إلى الأمام نحو السلام والتعاون الإقليمي، والنمو الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي. وهناك شيء واحد واضح. إن مستقبل اتحادنا لن يكون مقتصرًا على ٢٧ عضواً؛ وسوف ينضم أعضاء جدد إلى اتحادنا في المستقبل، بدءاً من البلقان.

(تكلمت بالفرنسية)

الأساس المنطقي هو نفس الأساس الذي نستخدمه في عملنا لتعزيز القدرة داخل أوروبا وحولها. ونحن كأوروبيين، نحول تلك المفاهيم إلى ممارسة يومية. وعندما أعلن عن اتفاق السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، كان الاتحاد الأوروبي هناك للمساعدة على فتح الطريق من السلام نحو المصالحة الكاملة. ولدنا بعض التجارب الأوروبية في هذا الصدد. فعندما ذهب الرئيس خوان مانويل سانتوس إلى أوروبا للحصول على جائزة نوبل للسلام، جاء إلينا، في الاتحاد الأوروبي في بروكسل، مباشرة من أوصلو وستوكهولم. ووقعنا معا وثيقة بشأن صندوق الاستئمان الأوروبي الذي يساعد اليوم كولومبيا على حث ثمار السلام الاقتصادية. وأفهم أن المجلس تمكن من مشاهدة عملنا بنفسه، إذ إنه قد عاد لتوه من زيارة ميدانية إلى كولومبيا.

وإليكم مثال آخر. قبل شهر تحديدا، عقدنا في بروكسل، مع الأمين العام غوتيريش، مؤتمر الاتحاد الأوروبي لدعم مستقبل سورية والمنطقة. وكان هدفنا الرئيسي، ولا يزال، هو معالجة الطابع الملح والحالة الإنسانية المأساوية التي يواجهها السوريون، سواء داخل أو خارجه، ودعم المجتمعات المضيفة. بالإضافة إلى ذلك، وخلال الساعات الصعبة بعد الهجوم الكيميائي في محافظة إدلب، عملنا أيضا مع الأمم المتحدة ومع معظم أعضاء المجلس من أجل تعزيز دعم العالم للمفاوضات بقيادة الأمم المتحدة في جنيف، والتوصل إلى حل سياسي. وبالأمر تحدثت مع ستافان دي ميستورا، كما أقوم بذلك كثيرا، لتنسيق عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في سورية. ونحن نؤيد كثيرا قراره استئناف المحادثات السياسية بين الأطراف السورية بجنيف في الأسبوع المقبل. والاتحاد الأوروبي ملتزم وسيظل ملتزما بقوة ونشاط بدعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة بكل إمكانياتنا وعزمنا.

وكما فعلنا في مؤتمر بروكسل، مهدنا أيضا للمجتمع الدولي الطريق كي يبدأ النظر في إعادة الإعمار بعد انتهاء

وخارج قارتنا، نحن شريك لا غنى عنه من أجل تحقيق عالم أكثر تعاونا وسلاما وتعددية للأطراف. فنحن شريك لا غنى عنه للأمم المتحدة وجميع الدول التي تعتقد أن تعددية الأطراف أمر أساسي لنظام عالمي مجد. وخلال الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتأسيسنا، قال الأمين العام إنه:

”في هذا الوقت من الانقسام العالمي، تكتسي الرؤية التي قدمها الاتحاد الأوروبي للتعاون والتكامل أهمية أكثر من أي وقت مضى“.

(تكلم بالإنكليزية)

ولذلك، أود أن أبدأ برؤيتنا. وهي ما نسميه الطريقة الأوروبية - السبيل الأوروبي إلى تحقيق السلام والأمن، السبيل الأوروبي نحو النمو والتنمية المستدامة، السبيل الأوروبي نحو العلاقات الدولية. وهذه الطريقة الأوروبية هي أيضا طريقة الأمم المتحدة. وهذا يفسر السبب في أن جميع إجراءاتنا ومبادراتنا تتخذ دائما بالتنسيق والشراكة الكاملين مع الأمم المتحدة. نحن نؤمن بالأمم المتحدة لأننا نؤمن بنفس المبادئ والقيم، وبأن جميع المجتمعات مبنية على نفس المثل العليا الأساسية.

أولا، نعتقد أن الأمن لا يقتصر على القوة العسكرية. إنما يتعلق بإيجاد أرضية مشتركة والتعاون بدلا من المواجهة، وبالديبلوماسية. إنه يتعلق بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي. كما يتعلق بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وعندما أبرز أنطونيو غوتيريش أهمية منع نشوب النزاعات والوساطة، فإن كلماته تنسجم مع السبيل الأوروبي نحو تحقيق الأمن، وخاصة مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية ونهجنا المتكامل تجاه النزاعات والأزمات.

وعندما يقرأ المرء قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، أو بشأن الشباب والسلام والأمن، فإن

في المائة تقريبا من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يجعلنا أكبر مساهم جماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمليات العسكرية والمدنية الـ ١٥ التابعة للاتحاد الأوروبي في العالم تعمل في تعاون مستمر مع الأمم المتحدة. أود أن أشير إلى عملية صوفيا، قبالة الساحل الليبي، التي أيدتها مجلس الأمن مرتين بدرجة معينة من الوحدة، وأود أن أشكر الأعضاء على ذلك.

وتشمل مهام العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي اليوم ليس فقط تفكيك شبكات المهربين العاملين قبالة الساحل الليبي؛ فقد استكملنا أيضا تدريب أول مجموعة من أفراد حرس السواحل الليبية. وأنا شخصيا تشرفت بتسليم الشهادات للمشاركين في احتفال مؤثر جدا على متن سفينة القيادة لعملية صوفيا في مالطة. كما قدمنا لهم أول زوارق مزودة بمحركات بحيث يمكن أن يصبح أمن المياه الإقليمية بأيديهم.

ووفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن، فإن عملية صوفيا تنفذ أيضا حظرا على الأسلحة. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، صادرتنا شحنة من الأسلحة والذخيرة. إن تأييد المجلس لعمليتنا هو إشارة كبيرة على الثقة التي يمنحها هذه الجهاز للرجال والنساء الذين يخدمون تحت العلم الأوروبي ويقومون بذلك على الطريقة الأوروبية في إطار الأمم المتحدة.

ونأخذ هذه المسؤولية بجدية تامة. وفي العام الماضي، بعد أيام على تقديم إحاطتي الإعلامية إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7705)، قدمت استراتيجيتنا العالمية للسياسة الخارجية والأمنية. وتتوخى الاستراتيجية زيادة التعاون الأوروبي بشأن الأمن والدفاع. وفي أقل من سنة، اتخذنا عددا الخطوات صوب اتحاد أوروبي يتسم بالأمن والدفاع عنه فاق عدد الخطوات المتخذة في السنوات الـ ٦٠ السابقة. وزيادة التعاون بشأن الدفاع الأوروبي تعني زيادة كفاءة الإنفاق وتحسين القدرات وزيادة الأمن لمواطنينا والعالم. ولكنها تعني أيضا أن

الحرب في سورية. ومن الواضح لنا أن التعمير لن يبدأ إلا عندما يجري الانتقال السياسي ويتم التوصل إلى اتفاق سياسي في جنيف. ولكننا أخفقنا في تحقيق السلام مرات عديدة ولا يمكن أننا لم نستق الدرس. ونعتقد أنه متى انتهت الحرب، سنحتاج جماعيا للاستثمار في المصالحة والاستقرار والتعمير في البلد. وسيكون ذلك تعبئة قوية للسلام ومكسبا للسلام بالنسبة للسوريين والمنطقة ككل.

وفي كل مجال من مجالات العمل تلك، سيتعين على المجتمع الدولي الحفاظ على وحدة هشة في سورية. ويعلم المجلس ذلك أكثر من أي جهة أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الاتحاد الأوروبي عازم على مواصلة تعبئة جميع موارده في دعم عمل الأمم المتحدة من أجل وضع حد لهذه الحرب. وهذه هي الطريقة الأوروبية: معالجة الاحتياجات الملحة في مجال الأمن والاحتياجات الإنسانية الطويلة الأمد والاحتياجات الدبلوماسية في الوقت نفسه.

وأنتقل من قارة إلى أخرى، حيث إن نفس النهج قد رسم ملامح مؤتمر بروكسل بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي نظمناه مع الأمم المتحدة وترأسته أنا إلى جانب الرئيس فوستين أرشانج تواديرا. وتمكنا من حشد تبرعات معلنه بأكثر من بليون يورو دعما لأولويات الحكومة. وقد حان الوقت الآن لتنفيذ تلك التبرعات المعلنه. إن الاتحاد الأوروبي ليس أكبر المانحين فحسب، ولكننا أيضا موجودون على أرض الواقع ببعثة التدريب العسكري التابعة لنا، ونعمل بالتعاون الوثيق مع قوات الأمم المتحدة، كما نفعل أينما كنا موجودين. وبالمناسبة، وعلى ذكر ضرورة تنفيذ التعهدات، فإن الاتحاد الأوروبي هو دائما الطرف الدولي الذي ينفذ جميع التبرعات المعلنه التي يقطعها.

كما يتزايد نشاط الاتحاد الأوروبي بوصفه جهة توفر الأمن في جميع أنحاء العالم. إذ تساهم دولنا الأعضاء بـ ٤٠

وهذا بمثابة تذكير قوي بأن تغير المناخ أمر حقيقي ويؤثر بالفعل على بيئتنا الأمنية. كل الأمور مرتبطة ببعضها البعض.

ولذلك، ما زلنا نتوقع أن تجد الولايات المتحدة سبيلا لنظل ملتزمين باتفاق باريس بشأن تغير المناخ. أعلم أن هناك مناقشة مستمرة، ونقدرها جيدا، لكن وقعت ١٩٥ بلدا على اتفاق بشأن تغير المناخ وسيكون هناك ١٩٥ مسارا مختلفا لتلبية أهداف باريس والالتزام بالاتفاقية. وأنا متأكدة من أن هناك مجالا لتجد إدارة الولايات المتحدة طريقها، على نحو ما قامت بالفعل بجزء مما قد اتفق العالم عليه. إن اتفاق باريس يبين النهج الصحيح للتصدي لتحديات عصرنا. لقد تمكن المجتمع الدولي من التعاون معا والتماس حلول مشتركة تتجاوز الانقسامات التقليدية.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كنا قد تمكنا بالفعل من التغلب على هذه الانقسامات. لقد كانت أهداف التنمية المستدامة إنجازات رئيسية بالنسبة لنا. وهذا الشهر - أعني الأسبوع المقبل - سيعتمد مجلس أوروبا توافقا جديدا في الآراء بشأن التنمية يدفع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ صوب صميم سياساتنا الإنمائية، على الصعيدين الأوروبي والوطني. وسيكون من دواعي سروري أن أرحب بنائبة الأمين العام أمينة محمد في بروكسل ذلك اليوم.

وأعتقد أن الانقسام الكبير في عالم اليوم هو بين الذين يعتقدون أن السياسة الدولية هي لعبة محصلتها الصفر والذين يعملون من أجل بناء الحلول المجدية للجميع على الأرضية المشتركة. والطريقة الأوروبية تتوافق مع السعي عن الحلول المجدية للجميع، وجوهر الأمم المتحدة هو أن تمثل مكانا تكون فيه الغلبة دائما للحلول التوفيقية على المواجهة. ولذلك أقول إن الطريقة الأوروبية هي طريقة الأمم المتحدة.

وهذا البحث عن الحلول المجدية للجميع هو مجال آخر تلتقي فيه الطريقة الأوروبية وطريقة الأمم المتحدة بشكل

نصبح شريكا أكثر موثوقية لجيراننا وأصدقائنا، بدءا من الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي والعديد من المنظمات الإقليمية الشريكة لنا بشأن المسائل الأمنية.

ومع ذلك، وكما قلت في البداية، فإننا نعتبر قدراتنا العسكرية باعتباره عنصرا واحدا فقط من استراتيجيتنا الأمنية. ولكي تمنعوا نشوب النزاعات، فأنتم بحاجة إلى سياسات إنمائية سليمة ومؤسسات حكومية قوية.

لن يصبح السلام مستداما أبدا بدون هياكل أساسية لائقة، ورعاية صحية جيدة والتعليم السليم والمشاركة أو الديمقراطية. هذا هو ما نسميه بالقدرة على الصمود، وتظل الأمم المتحدة شريكا أساسيا لنا في هذا النوع من العمل.

لذلك تصل تبرعات الاتحاد الأوروبي الطوعية في صناديق ووكالات الأمم المتحدة إلى نصف ميزانيته الإجمالية. وهذا يعني أننا نستثمر باعتزاز وبذكاء فيها بقدر باقي دول العالم مجتمعة. ونعتقد أن من مصلحتنا القيام بذلك. ومساهماتنا - في برنامج الأغذية العالمي لمنع وقوع الأزمات الإنسانية وفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة لمساعدة الأطفال في البلدان التي مزقتها الحروب على الذهاب إلى المدرسة ومنع التطرف، وفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمساعدة الملايين من المشردين - وجميعها مساهمات في أمننا المشترك.

ولذلك أود أن أكون واضحة تماما وأتحدث مباشرة إلى أصدقائنا الأمريكيين. يجب علينا جميعا أن نواصل الاستثمار في وكالات الأمم المتحدة، إذ لها نفس القدر من الأهمية فيما يتعلق بالسلم والأمن العالميين مثل الإنفاق في مجال الدفاع بل وأكثر من ذلك. ونحن الأوروبيون نعتبر هذا الدعم لمنظومة الأمم المتحدة استثمارات حاسمة الأهمية في أمننا. فلنأخذ مثلا المجاعة الرهيبة التي ضربت القرن الأفريقي. إنها تنطوي على إمكانية جعل الحالة الأمنية هشة وتحويلها إلى حالة أمنية فعلية.

يصبح أمرا صعبا، ولكنه بالنسبة لنا ضرورة مطلقة. ولا يوجد بديل مستدام عن ذلك.

ويصبح ذلك بشكل لا يس فيه في مجال مكافحة الإرهاب. إن الهجمات التي وقعت في أوروبا خلال العام الماضي تبين لنا أن التعاون عبر الحدود أمر بالغ الأهمية. ولذلك ندعم اقتراح السيد أنطونيو غوتيريش بإنشاء مكتب للأمم المتحدة معني بمكافحة الإرهاب، يرأسه وكيل للأمن العام. ويمكن لاقتراحه أن يعزز التنسيق والفعالية في عملنا لمصلحة الجميع.

إن الأمن اليوم مسألة عالمية حقا. ولننظر إلى مثال واضح إذ كان على مجلس الأمن التعامل مع ذلك عدة مرات مؤخرا وبطريقة هامة للغاية - الحالة في شبه الجزيرة الكورية. إن التصعيد العسكري مع كوريا الشمالية سيؤدي إلى عواقب مدمرة. ونعتقد أن لدينا جميعا مصلحة في تجنب المواجهة وممارسة الضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستئناف العمل مع المجتمع الدولي. لقد كنت أتابع عن كثب الساعات القليلة الماضية نتائج الانتخابات في جمهورية كوريا لمعرفة ما إن كان ذلك سيفتح سبلا جديدة للمشاركة.

وهذا يقودني إلى نقطة ثالثة قبل أن أختتم بياني. من السمات الأساسية للطريقة الأوروبية أننا نعتقد في إقامة نظام عالمي يستند إلى قواعد متفق عليها ويحترمها الجميع، على النحو الذي ينبغي لحالة عدم الانتشار. وفي حقبة الفوضى، كثيرا ما ينظر للقواعد، على الصعيد العالمي بل أيضا في بلداننا، بوصفها قيودا على البعض، أكثر من كونها ضمانا للجميع. ولكن المزيد من سياسة القوة وصفة مثالية للاستمرار في زعزعة الاستقرار. القواعد الدولية بالنسبة لنا ليست تهديدا وإنما حماية لكل حكم ذاتي في بلد ما. وتشمل هذه القواعد السلامة الإقليمية وحرمة الحدود. ولهذا السبب، فإننا لا ولن نعترف بضم روسيا غير الشرعي للقرم. وسنواصل العمل

كامل. لقد شهدنا ذلك العام الماضي في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين. وبدلا من التركيز على ما يفرقنا، بحث الشمال والجنوب، الدول النامية والمتقدمة النمو - وإن كنت أكره شخصيا هاتين الكلمتين - بحثنا عن حلول تعاونية للشراكات - لما نسميه "اتفاقات". ومنذ ذلك الحين، عمل الاتحاد الأوروبي على إقامة شراكات مع خمسة بلدان أفريقية، بما فيها إثيوبيا والسنغال، ويجلس ممثلا الدولتين في مجلس الأمن اليوم، ليشهدا على أن البحث عن الحلول المجدية للجميع لا يمكن فرضه من جانب آخر. ويتمثل نهجنا في أنه لا يسعنا إلا أن نتفق معا بشأن ما هو جيد للطرفين، ولهذا السبب نحدد الأولويات المختلفة لتعاوننا مع كل شركائنا. وهذا النهج التعاوني يؤدي بالفعل إلى بعض النتائج الملموسة، ونعتقد أن هذا العمل يمكن أن يغذي المناقشة بشأن التوصل إلى اتفاق عالمي من أجل اللاجئين والمهاجرين في إطار الأمم المتحدة. وأود أن أضيف أن تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة بشأن الهجرة مستمر وإيجابي للغاية.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الحالة في ليبيا، التي كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، يوليها الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا. وفي ليبيا، نرى أن أوضاع المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في البلد مأساوية. ولهذا السبب، نقوم بتمويل حزمة دعم تصل لـ ٩٠ مليون يورو لليبيا لدعم عمل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل ليبيا. ونعتقد أن هذا هو السبيل. إن نهج المواجهة لا يجدي. فبين موقف السعي لإيجاد الحلول المجدية للجميع والخسارة الدائمة، انحاز الاتحاد الأوروبي واختار موقفا. لقد دأبنا دائما على دعم الحوار والشراكة. وفي الأماكن التي قد يرى الآخرون فيها التزاع، نبحث عن التعاون. في أوقات الاضطراب العالمي، عندما ينتشر عدم الاستقرار من جانب إلى آخر في العالم، فإن السعي إلى بناء الحلول المجدية للجميع

وأرى أن ممثل مصر يجلس هنا باعتبارها من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الصدد. لقد شرفت بمناقشة هذه المنظورات في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الأردن في الشهر الماضي. وبالطبع لا بد أن يتفاوض الإسرائيليون والفلسطينيون أولاً بشكل مباشر مع بعضهم البعض، بدعم من جهود المجتمع الدولي المصاحبة، بدءاً من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة وجميع الدول التي تعتقد في أن السلام لا يحتاج فحسب إلى مشاركة مباشرة من الطرفين بل أيضاً مساهمتنا لمساعدتهما على التوصل إلى حل.

والمبادرات المختلفة يمكن أن تقدم إسهامات هامة في عملية السلام. وقد نحتاج في بعض الحالات إلى الابتكار والبحث عن قنوات جديدة حينما تبدو أن الأشكال التقليدية قد تفشل. ويبدو أن هذا هو الحال بالنسبة لفترويل، حيث من الضروري وقف التصعيد ووضع شكل جديد من أشكال الوساطة التي يمكن أن تتفق عليها جميع الأطراف.

ونحن على استعداد لتقديم المساعدة بأي وسيلة ناجعة دعماً لأي مبادرة مفيدة يمكن إيجادها.

والاتحاد الأوروبي ليس مهتماً بفرض التقاط الصور. وإذا خیرنا بين إلقاء بيانات مُتكَلِّفة فارغة ووساطة فعالة تجري بصمت، فإننا سنختار دائماً الخيار الأخير. وفي رأينا، فإن الأثر الحقيقي أهم من عناوين الأخبار الرئيسية. وفي جميع الحالات، فإن التنسيق والتكامل هما الوسيلة الرئيسية وأفضل طريقة لضمان تنسيق العمل مع الأمم المتحدة.

ولا يمكن أن يتحقق السلام في سورية إلا عن طريق المفاوضات فيما بين الأطراف السورية في جنيف. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على عمله وقيادته المدهشين.

لإنهاء النزاع في شرق أوكرانيا، مع التنفيذ الكامل لاتفاقيات مينسك.

وعندما تحدث هذه الانتهاكات، نشعر جميعاً بأمن أقل. وحينما لا تكفل المساءلة توضع مصداقية النظام الدولي برمته موضع الشك. لقد كررنا مراراً وتكراراً، بالانتقال إلى موضوع آخر، أنه بعد الهجوم الكيميائي في سورية، على سبيل المثال، يجب ضمان المساءلة عن تلك الجرائم. ولذلك نؤيد تأييداً تاماً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أعمالها الهامة والدقيقة. ونعتقد أن هذا هو المكان الصحيح، المتدنى الصحيح، حيث يجب كفالة المساءلة.

(تكلمت بالفرنسية)

وعندما نتكلم عن تعددية الأطراف، فإن ذلك ليس مجرد نوايا طيبة بلاغية. بل يتعلق الأمر بالنظر بجدية في هذه القواعد والاستثمار في المؤسسات المتعددة الأطراف ورؤية الإطار العام الذي تحدث فيه أعمالنا في الأمم المتحدة. وليس الأمر موقفاً أيديولوجياً، بل اختياراً عملياً وجيداً في نفس الوقت. لا توجد سلطة عالمية قوية بما يكفي لإنهاء أزمات عصرنا. فكل أزمة تورط العديد من الجهات الفاعلة وتنطوي على الكثير من المسائل. وأي مساهمة موضع ترحيب، ولا أحد يمكنه أن يسهم في فراغ.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل وفلسطين، في العام الماضي قمنا بإحياء جهود اللجنة الرباعية للشرق الأوسط والتوصل إلى توافق آراء غير مسبوق بيننا بشأن مخاطر عدم التوصل إلى الحل القائم على وجود الدولتين والتوصيات العملية. ويجب أن نحافظ على تلك الوحدة ونعمل على توسيع نطاقها، على سبيل المثال من خلال التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وبين اللجنة الرباعية والدول العربية.

والاتحاد الأوروبي يهتم بالأمم المتحدة بوصفها أداة ثمينة. وخلال ٦٠ عاماً، أصبحنا قوة عظمى لتحقيق السلام والأمن والديمقراطية. ونحن جزء من عمليات المصالحة في جميع أنحاء العالم، من أفغانستان إلى ميانمار. ونحن نساعد شركائنا الشرقيين على تعزيز اقتصاداتهم ومؤسساتهم وتعزيز قدراتهم - وفي غضون بضعة أيام سوف نعلن عن اتفاقية تحرير نظام منح تأشيرات السفر مع أصدقائنا الأوكرانيين. ونعمل على إيجاد سبل جديدة لدعم النمو في أفريقيا، بالتعاون مع الحكومات الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي غضون ٦٠ عاماً، لم يصبح الاتحاد الأوروبي مشروع السلام الأكثر نجاحاً في العالم فحسب، بل أصبح أيضاً شريكاً لا غنى عنه لتجاوز الاضطرابات الحالية ومحاولة بناء نظام عالمي أكثر تعاوناً. وسنعود دائماً إلى مركز الثقل هذا، إلى محور النظام الدولي هذا القائم على القواعد. لأن الطريقة الأوروبية هي طريقة الأمم المتحدة. والرؤية الأوروبية هي رؤية الأمم المتحدة. ومن يريد الاستثمار في هذا النظام، سوف يجد في الاتحاد الأوروبي شريكاً وصديقاً - شريكاً موثوقاً وبناءً ومتعاوناً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية موغيريني على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرى الممثلة السامية موغيريني في مجلس الأمن هذا الصباح. لقد كانت إحاطتها الإعلامية ملهمة حقاً. والنقاط التي أثارها بشأن نهج التعاون الذي يجلب الفائدة للجميع، وبشأن النظام الدولي القائم على قواعد، وتعددية الأطراف الفعالة التي توجد الأمم المتحدة في صميمها، تحمل رسالة هامة.

وبالنسبة لليمن، فإن الاتحاد الأوروبي يقوم برعاية المسار الثاني ومبادرات بناء السلام، ولكن لا بد لهذه الجهود أن تصب في عملية تابعة للأمم المتحدة.

وفي ليبيا، أمامنا الآن فرصة سانحة. نحن نؤيد بقوة هذه الفرصة ونعتقد أن على الليبيين أن يغتنموا هذه اللحظة. ونؤيد تماماً جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة.

ومهما كان الشكل، وأياً كانت المبادرة، فإننا نعتقد بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تكون محور جميع جهود بناء السلام التي تنفذ بطريقة فعالة. فالأمم المتحدة وحدها تستطيع أن تضمن اتساق العملية وقوة النتائج والتنفيذ.

ونرى أن الاتفاق النووي مع إيران يبين السبيل إلى الأمام. فقد وضع معلماً بارزاً لعدم الانتشار، مما جعل الجميع أكثر أمناً - في المنطقة، وفي أوروبا، وفي العالم. وقد تفاوضت القوى العالمية بشأن الاتفاق، ولكن مجلس الأمن صدق عليه فوراً. والاتفاق الآن يخص المجتمع الدولي بأسره، وليس فقط نحن الذين كنا في تلك القاعة بفيينا. وقد صدقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنفيذه خمس مرات. وهذه هي الطريقة الأوروبية. إننا بآنفاذ وتعزيز قواعد عدم الانتشار، إنما وضعنا حداً لـ ١٢ سنة من المواجهة عن طريق الحوار السلمي. إنها الطريقة الأوروبية، وهي أيضاً طريقة الأمم المتحدة.

فالاتفاق الناجح يجعل النظام برمته أكثر مصداقية لأنه يبين أننا نستطيع تلبية احتياجات مواطنينا بشكل جماعي. وأفضل طريقة للحفاظ على هذه المصداقية وتعزيزها هي جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية. ولذلك، فإننا ندعم خطة الإصلاح التي أعلنها الأمين العام بشأن ركيزة السلام والأمن، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإصلاح إدارة الأمم المتحدة. ويمكن لهذه الخطة أن تجعل أسرة الأمم المتحدة بأكملها أقل تجزؤاً وأكثر تماسكاً واتساقاً.

المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. إن التعددية القومية الفعالة هي في صميم الكيفية التي يتعاون فيها الاتحاد الأوروبي مع العالم الأوسع نطاقا. ولذلك، من الواضح أن وجود أمم متحدة قوية يشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وأن وجود اتحاد أوروبي قوي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في إيجاد أمم متحدة قوية.

إن افتتاحية إعلان شومان تدعو إلى بذل جهود خلافة تتناسب مع الأخطار التي تهدد السلام العالمي. وهذه الدعوة من أجل التكيف في الاستجابة مع عالم متغير لا تقل أهمية عما كانت في عام ١٩٥٠. ويسعى الأمين العام إلى الاستجابة لتلك الحتمية بتركيزه المتجدد على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، ومن خلال جهوده الرامية إلى إصلاح الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية في التصدي لتحديات اليوم والغد. ونحن نؤيد جهوده تأييدا تاما.

وتؤكد استعراضات الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن ضرورة تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، فإن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في ميداني حفظ السلام وإدارة الأزمات تتسم بالأهمية. وأود أن أشكر الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية وإدارة عمليات حفظ السلام على جهودهما في تنفيذ تلك الشراكة.

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى الإسهام بنشاط في تحقيق السلام والأمن في أوروبا وخارجها. وهي تفعل ذلك بوصفها شريكا ملتزما تجاه الأمم المتحدة، بطرق عديدة. وأود أن أبرز بعضها. أولا، إن الاتحاد الأوروبي نصير للقانون الدولي ونظام دولي قائم على القواعد مع أمم متحدة قوية في صميمها. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي قد أكد مجددا دعمه الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ومن المناسب جدا أن تكون في المجلس اليوم، في يوم أوروبا الذي يصادف في ٩ أيار/مايو. وكما قالت، نحتفل اليوم بمرور ٦٠ عاما على معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية، و ٦٧ عاما على إعلان شومان الذي نقل القارة الأوروبية في رحلة غير مسبقة من رماد الحرب والانقسام صوب الانتعاش والمصالحة، وفي نهاية المطاف صوب إنشاء الاتحاد الأوروبي كما نعرفه اليوم. وقد ظل المشروع الأوروبي أهم مصدر مؤسسي لتحقيق لسلام والاستقرار في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبفضل رؤية الاتحاد الأوروبي لبناء أوروبا موحدة وحررة استنادا إلى القيم الديمقراطية والنظام الأمني القائم على القواعد والرخاء الاقتصادي المشترك، فقد ظل الآلية النهائية لمنع نشوب النزاعات

وينبغي أيضا اعتبار هذا اليوم مناسبة للاحتفال بقوة التعاون متعدد الأطراف من أجل تحقيق السلام والتنمية. وقد كان هذا الاعتقاد في قلب الآباء المؤسسين في أوروبا، الذين آمنوا، حسب كلمات السيد دي غاسبري، رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي السابق، بأن المستقبل

”لن يبنى عن طريق القوة، ولا الرغبة في الغزو، ولكن عن طريق التطبيق المتأني للأسلوب الديمقراطي، وروح الاتفاق البناء، واحترام الحرية“.

وبسبب الأسس التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي، فإنه شريك طبيعي وحليف للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وننتشارك أيضا في التزامنا المشترك بإقامة عالم أكثر سلما وإنصافا واستدامة، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وننشاطر الالتزام بإيجاد عالم يقوم على المبادئ الأساسية للديمقراطية، وسيادة القانون، والطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وهذا الالتزام نحو الأمم المتحدة منصوص عليه بوضوح في معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي تجسد

تعزيز الشراكة بين المنظمين بصورة أكبر. والاتحاد الأوروبي نصير لتعددية الأطراف وهو مثال ساطع على ما يمكن أن تحققة هذه التعددية. وفي حين أن التحديات التي تواجه أوروبا والمجتمع الدولي اليوم لم تكن لتخطر على بال مؤسسي الاتحاد الأوروبي، فإن المبادئ التي بنوا الاتحاد استنادا إليها تظل ذات أهمية فيما نسعى إلى بناء مستقبل أفضل للجميع.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بالسيدة فيديريكا موغريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في مجلس الأمن وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية.

على نحو ما نفعل سنويا في ٩ أيار/مايو، تحتفل اليوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بيوم أوروبا احتفاء بالمشروع المشترك الذي أنشأته معا منذ توقيع معاهدة روما قبل أكثر من ٦٠ عاما. وقرار عقد هذه الجلسة السنوية للمجلس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا اليوم ذي القيمة الرمزية هو قرار في غاية الأهمية. فهو يجسد مدى التقارب بين منظمين تتشاطران نفس القيم وتزايد مجالات تدخلهما المشترك باطراد. كما أنه دليل على الأهمية الهائلة للأمم المتحدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي في إدارة سياساته الخارجية، على نحو ما يظهره وجود السيدة موغريني في نيويورك اليوم، في هذا اليوم الخاص بالنسبة لجميع الأوروبيين، وإنني أشكرها على ذلك مرة أخرى.

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي اليوم طرفا فاعلا رئيسيا في حفظ السلام وشريكا استراتيجيا للأمم المتحدة في هذا المجال. وكما هو الحال مع المنظمات الإقليمية الأخرى، فإن دوره يزداد أهمية في تنفيذ عمليات حفظ السلام، سواء من خلال التمويل أو المساهمات العسكرية أو الدعم السياسي. وتساعد البعثات العسكرية والمدنية العديدة للاتحاد الأوروبي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن في العديد من مناطق العالم، وذلك في إطار سياسة

ثانيا، من خلال توسيع الاتحاد الأوروبي وسياساته تجاه الجيران، فإنه يساعد على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان بين جيرانه الشرقيين والجنوبيين. وفي غرب البلقان، سلم مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن الأمن والاستقرار إلى الاتحاد الأوروبي في البلدان التي كانت تشهد عمليات كبيرة تابعة للأمم المتحدة، وفي العديد من الحالات اليوم، تتحول إلى مقدمة للخدمات الأمنية في حد ذاتها.

ثالثا، لقد أسهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في تحقيق السلام والأمن خارج منطقة أوروبا وعبر جميع القارات. وقد فعل ذلك، على سبيل المثال، من إسهامه في كولومبيا، وفي بعثة المراقبة في آتشيه في إندونيسيا، إلى تحقيق الاستقرار في العراق وأفغانستان، إلى العمليات البحرية قبالة سواحل الصومال وليبيا، وإلى سياسته الشاملة في التعاون مع البلدان والجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تحقيق الأمن والسلام والتنمية في منطقة الساحل، إلى دعمه لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام - ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - عن طريق مرفق للسلام في أفريقيا.

وأخيرا، باعتبار الاتحاد الأوروبي أكبر الجهات المانحة الإنسانية، فإنه يقدم المساعدة الإنسانية القائمة على الاحتياجات، تماشيا مع المبادئ الإنسانية والحياد والتزاهة والاستقلال.

إن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قوي، على نحو ما اتضح من العملية التي أدت إلى الاتفاق على "الصفقة الكبرى" الطموحة. وتتوقف سرعة وكفاءة الاستجابة الإنسانية التي تصل إلى الفئات الأضعف على مواصلة التنسيق والتعاون بين المنظمين وتعميقهما.

في الختام، فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية للسياسة الخارجية والأمنية تمنحه إطارا جديدا للعمل العالمي دعما للسلام والتنمية، كما سمعنا للتو. ونأمل أن تسهم في

٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في بيئة تتوقف فيها الأعمال العدائية بشكل دائم، ويمكن فيها إيصال المعونة الإنسانية بحرية ودون عوائق وعلى نحو متسق.

وثمة مثال آخر على ذلك في ليبيا، حيث ينتشر الاتحاد الأوروبي جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في جهد كبير لتمكين المجلس الرئاسي تحت قيادة رئيس الوزراء السراج من مكافحة التهديد الذي يفرضه الوجود المتزايد للجماعات الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد الاتحاد أيضا في مكافحة تهريب المهاجرين وتعزيز تنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا من خلال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط (عملية صوفيا)، والتي جرى نشرها في المياه الدولية قبالة الساحل الليبي، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وثمة مثال ثالث يتجسد في الأزمة في أوكرانيا، التي ينتهج فيها الاتحاد الأوروبي سياسة الحوار والدعم الثابت للعمل الذي تقوم به مجموعة نورماندي، التي ستواصل بذل جهودها في الأشهر المقبلة. ولا يُقصد من الجزاءات الأوروبية أن تكون عقابا وإنما تشجيعا للأطراف المعنية على تنفيذ الأحكام التي أيدها مجلس الأمن لإنهاء الأزمة، وهي مجموعة التدابير الرامية إلى تنفيذ ترتيبات مينسك.

وأخيرا، فإن الاتحاد الأوروبي فاعل رئيسي في الاستجابة لأزمة المهاجرين العالمية. ففي مواجهة ما يبدو أنها أكبر أزمة للمشردين واللاجئين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - والتي يجب أن تظهر فيها التضامن والمسؤولية - كثيرا ما يتم التقليل من شأن الجهود الاستباقية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي أو يُساء فهمها. إن الاتحاد لا يزال يمثل، وبفارق كبير، أكبر مقدمي المعونة الإنسانية إلى اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وقد أنقذت العمليات التي يقوم بها، وفي طليعتها عملية صوفيا، أرواح

الاتحاد المشتركة للأمن والدفاع. وهذا هو الحال بصفة خاصة في أوروبا نفسها، حيث يسهم الاتحاد، على سبيل المثال، في استقرار البوسنة والهرسك وتعزيز سيادة القانون في كوسوفو؛ وفي أفريقيا، بما في ذلك في مالي والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، حيث يساعد الاتحاد في تعزيز القدرات الأفريقية على الاستجابة للأزمات بصورة هيكلية ويقدم تمويلا حاسما لعمليات دعم السلام الأفريقية؛ وفي التصدي للتهديدات العابرة للحدود من خلال ما يبذله من جهود لمكافحة تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط والقرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال. ويمكنني إعطاء أمثلة أخرى كثيرة.

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار المساهمة المالية التي تقدمها البلدان الأوروبية لعمليات حفظ السلام - والتي تغطي ٤٠ في المائة من إجمالي ميزانية حفظ السلام - وكذلك إسهامه على الصعيد الإنساني، كما هو الحال في مالي، على سبيل المثال، حيث يعمل أكثر من ١ ٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق الأوروبيين مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مستخدمين الوسائل التي لم يسبق لها مثيل المتاحة لهم. وبشكل أعم، يتدخل الاتحاد الأوروبي في دعم السلام والأمن باستخدام مجموعة كاملة من أدواته في إطار نهج عالمي يرمي إلى تشجيع إيجاد حلول سياسية ومعالجة الأسباب الكامنة للزاعات والإرهاب بصورة متعمقة. ويتفق ذلك تماما مع رؤية الأمين العام لعمل المجتمع الدولي في جميع مراحل دورة النزاعات، بداية بمنع نشوبها وحتى بناء السلام.

كما أن الاتحاد الأوروبي شريك أساسي لمجلس الأمن في جهوده الرامية إلى التوصل لحلول دائمة للأزمات الكبرى على جدول أعماله. وتشمل بعض الأمثلة على ذلك المسألة السورية، حيث انضم الاتحاد الأوروبي إلى من يؤكدون على الحاجة الماسة لاستئناف المفاوضات بين السوريين بهدف الاتفاق على عملية انتقال سياسي تتفق مع أحكام القرار

وقد احتفلنا في روما قبل شهر تقريبا بالذكرى السنوية الستين لمعاهدة روما ووقعنا على إعلان جديد يؤكد قيمة المشروع الأوروبي الحالي الملموسة وأهميته. وكما أبرزت السيدة موغريني، يقف الاتحاد الأوروبي اليوم كطرف فاعل عالمي رئيسي يعمل على إحلال السلام وتحقيق التنمية في جميع أنحاء العالم.

إننا ملتزمون، في ذلك السياق، إلى جانب شركائنا الأوروبيين، بتقديم مساهمة بناءة في تعزيز صوت أوروبا في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. وقد شكلت قيمنا الأوروبية المشتركة قرار تقسيم فترة عضويتنا في المجلس مع عضو آخر من الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي، هو هولندا.

إننا نعيش في عصر تحديات مترابطة ومتطورة تتطلب حلولاً شاملة عبر وطنية. ويتطلب تعقيد العوامل المزرعة للاستقرار التي تهدد مجتمعاتنا استجابة متعددة الأبعاد يرتبط فيها الأمن وحقوق الإنسان والتنمية ارتباطاً وثيقاً. وقد وضعت الأمم المتحدة، علاوة على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وأدجت نهجاً شمولياً في استراتيجياتها - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الحفاظ على السلام واستراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية بشأن السياسة الخارجية والأمنية، التي ذكرتها الممثلة السامية.

(تكلم بالفرنسية)

يستند التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وما يتجاوزه، على شراكة طبيعية تربط بين المنظمين كمجتمعين بقيم ومبادئ مشتركة. ويمكن زيادة تطوير التعاون اليوم على أساس هذا الفهم المشترك لتعقيد التحديات الراهنة.

(تكلم بالإنكليزية)

عشرات الآلاف من الأشخاص من الهلاك في مياه البحر الأبيض المتوسط، وما برح الاتحاد يكافح شبكات الاتجار بالمهاجرين في ذلك البحر.

ولا يتجاهل الاتحاد الأوروبي أهمية معالجة الأسباب الكامنة للمساءلة، كما أوضح من خلال الأولوية التي يوليها لتمويل التنمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وما يقدمه من دعم مالي كبير لبلدان المنشأ والعبور. وأشار إلى مثال واحد فقط، فالاتحاد الأوروبي يساهم بأكثر من ٥٠ في المائة من المساعدات الحكومية للتنمية على الصعيد العالمي. ومن ثم، فبينما لا يمكن للاتحاد حل أزمة المهاجرين بمفرده، فإنه يسهم بنصيبه الكامل من المسؤولية السياسية والأمنية والمالية والأخلاقية والإنسانية في محاولة الاستجابة للأزمة بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

وأخيراً، أود أن أكرر ملاحظة السيدة موغريني، مشيراً إلى الالتزام العميق لفرنسا ولمجتمعنا الدولي ككل باتفاقية باريس بشأن تغير المناخ وتنفيذها بالكامل، الأمر الذي يمثل أحد أكبر التحديات في عصرنا والذي يتطلب مشاركتنا جميعاً. وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على نقطة التقاء أساسية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي التزامهما المشترك بتعددية الأطراف وبناء عالم يسود فيه القانون على القوة. وهذا هو أحد العناصر التي تجعل الاتحاد الأوروبي إحدى ركائز النظام الدولي الحالي، متجاوزاً دوره بوصفه منظمة إقليمية.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة أوروغواي على عقد هذه الجلسة بشأن يوم أوروبا، وبالطبع أشكر الممثلة السامية فيديريكا موغريني على إحاطتها الإعلامية وعلى كلماتها.

وتعلق إيطاليا، بوصفها عضواً في مجلس الأمن وعضواً مؤسساً للاتحاد الأوروبي، أهمية كبيرة على هذا الاجتماع وعلى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

طاقات كامنة لا نظير لها للمساهمة في الطفرة في الدبلوماسية التي نادى بها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش. إننا نؤيد بقوة دفعه من أجل التحول من إدارة الأزمات إلى منع نشوب الأزمات. ونحن نعتقد أن هذا النهج يجب أن يقود عملية إصلاح ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن، بما في ذلك شراكاتها مع المنظمات الإقليمية.

وقد أظهر المشروع الأوروبي قوته الجاذبة منذ تأسيسه. فإلى جانب توسيع حدوده تمددت الديمقراطية والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء القارة. وهو اليوم يواصل بذل نفس الجهد الجاذب متقدما صوب التوسع إلى البلدان المتجاورة. وأؤكد، في ذلك الصدد، على الدور الحيوي الذي يؤديه في غرب البلقان. وتمثل سياسة توسيع للاتحاد الأوروبي ذات مصداقية السبيل الفريد لبلدان غرب البلقان للنهوض بمجتمعات شمولية وديمقراطية وقادرة على الصمود. ويجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يكونا حازمين في تشجيعهم على العمل معا من أجل مستقبل أفضل.

وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ينعم بمجموعة أدوات متنوعة وفعالة لتيسير حل سياسي للأزمات - وهو هدف على رأس جدول أعمال الاتحاد وأعضائه، بدءا بسورية وليبيا والشرق الأوسط برمته. وينخرط الاتحاد بصورة استباقية، بالتنسيق مع سائر الجهات الفاعلة الإقليمية الدولية، في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للتراعات الطويلة الأمد التي لم تحل في أوروبا. ويظل إنهاء الأزمة في أوكرانيا يشكل أولوية عليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي يقدم أقصى ما يمكنه من دعم لدعوة مجلس الأمن إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

وأخيرا وليس آخرا، أنتقل إلى التنمية. إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح في العالم، كما ذكر هنا، ويوفر أكثر من ٥٠ في المائة من المعونة الإنمائية العالمية. والاتحاد الأوروبي شريك رئيسي

أولا، يساهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في بعثات الأمم المتحدة، ويدعمها ببعثة سياسة مشتركة للأمن والدفاع، وبالعامل عن كئيب مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. إن للاتحاد الأوروبي مشاركة ملحوظة في جهود السلام الدولية، ولا سيما في أفريقيا - على سبيل المثال في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي مالي ببعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري وفي ليبيا، ببعثة للاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية. وكما ذكرت الممثلة السامية، فإن القرار الأخير بإنشاء قدرة للتخطيط والتسيير العسكري ستوفر أداة إضافية لتحسين فعالية الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا آمنا.

ولا ينبغي لنا أن ننسى قيمنا على الإطلاق أو نتساهل فيها. وذلك يعني، أولا وقبل كل شيء، حماية وإنقاذ الأرواح. وذلك هو ما نفعله بلا كلل كل يوم في البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي، بفضل عملية صوفيا. فقد تم إنقاذ أكثر من ٣٤ ٠٠٠ شخص واعتقل أكثر من ١٠٠ من المهربين في أقل من سنتين، بمشاركة ٢٥ من أعضاء الاتحاد الأوروبي في العملية التي يقودها الأدميرال كريدينينو. وهذه الأرقام دليل واضح على القيمة المضافة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. إن قرار الممثلة السامية بإعطاء العملية اسم طفل ولد على متن سفينة يذكرنا بأن مكافحة شبكات الاتجار بالبشر هو واجب أخلاقي جماعي وأولوية أمنية مشتركة. وستواصل إيطاليا التصدي لتلك المحنة باتباع نهج شامل يهدف إلى معالجة أسبابها الجذرية، وتفكيك النموذج التجاري للمتاجرين بالبشر وإنقاذ الأرواح في البحر.

ثانيا، إن الاتحاد الأوروبي محرك عالمي للسلام. فالاتحاد الأوروبي بوصفه اتحادا لنصف بليون نسمة ومن بين القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم وأول مستثمر في العالم في إضفاء الطابع المؤسسي على التنمية، هو الباني لاستمرارية السلام والأمن والتنمية والمحافظة عليها. ويعطي ذلك الاتحاد الأوروبي

التحديات، أكثر من أي وقت مضى. ونحن اليوم بحاجة إلى وضع نهج أكثر ذكاء لضمان أن تكون الجهود عبر المنطقتين معا تكاملية وتعاونية من أجل تسوية النزاعات وتعزيز السلام وبناء تنمية طويلة الأجل.

إن الأمر بالنسبة لأوروبا - من العدوان الروسي على أوكرانيا وضم القرم إلى عدم الاستقرار في ليبيا والقرن الأفريقي وأزمات الهجرة - للأسف، مألوف تماما مع تهديدات للأمن في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. وقد برهن الاتحاد الأوروبي، في تلك الحالات، على قدرته على دعم الأمم المتحدة كموفر للأمن العالمي. ونرى ذلك في شراكاتنا لحفظ السلام في الصومال وفي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تضطلع بعثات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام بمهمة حيوية في صون السلام وتوفير الأمن والتدريب.

وعلى نحو ما ذكر آخرون، تواصل عملية صوفيا إنقاذ الأرواح في مياه البحر الأبيض المتوسط، وتقديم المتجربين إلى العدالة، ومكافحة الهجرة غير المشروعة، واعتراض الأسلحة التي يمكن أن تغذي التطرف العنيف. وكما قالت الممثلة السامية، فقد اكتسب دعم مجلس الأمن في هذا الصدد أهمية حاسمة. وفي أوكرانيا، يقوم الاتحاد الأوروبي باستخدام الإجراءات المحددة الأهداف من أجل مساعدة ذلك البلد على مواجهة العدوان الروسي.

كما يساعد الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة على حل النزاعات من خلال قدراته على الوساطة بوصفه وسيطا نزيها وحلقة وصل. ونرى ذلك في سورية والقرن الأفريقي، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة لتعزيز الحوار السياسي مع الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. كما يمكن رؤية هذا النشاط فيما يتعلق بإيران، حيث يواصل الاتحاد الأوروبي، من خلال مكتب الممثلة السامية، الاضطلاع بدوره الرئيسي كمنسق للجنة المشتركة

للأمم المتحدة ووكالاتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بربطه بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. ومساعنا المشترك للقضاء على الفقر المدقع ومعالجة آثار تغير المناخ والنهوض بالمؤسسات الهشة وحماية حقوق الإنسان وبناء الثقة والحوار بين الطوائف الرئيسية، هو ترياق لانتشار النزاع.

(تكلم بالفرنسية)

وختاما، فإننا نعتقد أنه يمكن زيادة تعزيز إطفاء الطابع المؤسسي والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في جميع المجالات التي ذكرتها، بغية الاستفادة الكاملة من إمكانات كل منهما، تمشيا مع مبادئ التكامل والتبعية.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنه لأمر طيب أن نرى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، تعود إلى مجلس الأمن. وأشكرها على نطاق وعمق بيانها الشامل.

وكما ذكر ممثل السويد، فإن من المصادفات أن نجتمع في اليوم الذي هو يوم أوروبا ووقت للتذكر والمصالحة وإحياء لذكرى جميع من فقدوا حياتهم أثناء الحرب العالمية الثانية في آن معا. لقد برز اتحاد أوروبا، مثله مثل الأمم المتحدة نفسها، كنتيجة مباشرة لذلك النزاع الرهيب. وقد تقاسمت المنظمتان، وكلتاهاما تمخضت عن ويلات الحرب، نفس القيم منذ بدايتها، تتعاونان تعاونا وثيقا لتعزيز السلم والأمن الدوليين والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ولا تقل هذه القيم أهمية اليوم في عالم يواجه تحديا من نوع يختلف عن ذلك الذي توخاه مؤسسو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. فقد أوجد الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة والهجرة غير المنظمة وتغير المناخ والعولمة نزاعات وأزمات إنسانية أطول وأكثر تعقيدا. إن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بحاجة إلى بعضهما، في مواجهة هذه

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. فهو منصب يليق بكم، ونتطلع إلى قيادتكم. كما نتوجه بالشكر للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

إن أحد أسباب الشعور بالفخر والسرور لأن أكون الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة هو العمل مع دول ومنظمات تتشاطر التزامنا بتحقيق الحرية والرخاء والكرامة الإنسانية. وإننا نقدر عميق التقدير قيادة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وتعاونها في تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم.

اليوم، وإذ نقيم أولوياتنا العالمية، فقد أدهشني عدد المرات التي كانت فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي شريكين يعزز كل منهما الجهود الهامة التي يبذلها الآخر. ففي سورية، يمثل الاتحاد الأوروبي شريكا أساسيا وموثوقا في عملنا معا من أجل إنهاء النزاع والتصدي لانتهاكات نظام الأسد لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد كانت المساعدة الإنسانية المقدمة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في هذه الأزمة وغيرها من الأزمات في جميع أنحاء العالم أساسية في تخفيف المعاناة. وقد أكمل هذا الدعم المساعدة الإنسانية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى سورية، والتي بلغت أكثر من ٦,٥ بليون دولار منذ بداية الأزمة. أما التزام الاتحاد الأوروبي، على المدى الطويل، بدعم إعادة الأعمار بشكل جاد. بمجرد التوصل إلى تسوية سياسية فلن يكون ذا قيمة بالنسبة للشعب السوري فحسب، بل وللمنطقة والعالم. لكن لكي نصل إلى تلك المرحلة، هناك حاجة لفرض جزاءات على الأفراد والكيانات المرتبطة ببرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. وما برحت الولايات المتحدة تسعى إلى توسيع نطاق

التي تساهم في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وكما قالت الممثلة السامية، فإن النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي يربط الأمن والتنمية وحقوق الإنسان على نحو ما يسعى إليه العديد منا في المجلس.

وتفخر المملكة المتحدة بالاضطلاع بدورها في هذا الصدد. وسيكون مؤتمر لندن المعني بالصومال الذي يعقد غدا، والذي تستضيفه رئيسة وزراء المملكة المتحدة والأمين العام ورئيس الصومال، لحظة هامة للتعجيل بإحراز تقدم في إصلاح القطاع الأمني ودعم تحرك الصومال صوب تسوية سياسية. ويسرنا حضور الممثلة السامية أيضا في ذلك المؤتمر. وعلاوة على ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معا لتحقيق التنمية الشاملة في الأزمات الطويلة الأمد من خلال تنفيذ نهج جديدة تجمع بين بناء السلام والتنمية وجلب التمويل والخبرات للأنشطة الإنسانية. واستجابة للأزمة السورية، فإن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يعملان مع البلدان المضيفة للاجئين لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين والشعوب المضيفة على نحو أكثر فعالية.

لكن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يتجاوز حل النزاعات. وعلى نحو ما قال الأمين العام في هذه القاعة، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح بغية تحسين احتواء تهديدات هذا العصر ومنعها، وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات. إننا بحاجة إلى أمم متحدة يمكنها منع نشوب الأزمات وإنهائها. وتشاطر المملكة المتحدة التزام الأمين العام والتزام الممثلة السامية الذي أكدته مجددا للتو بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بإصلاح الأمم المتحدة ليزداد تعزيز الصلة بين السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. ويجب علينا جميعا أن نقف إلى جانب الأمين العام لتنفيذ الإصلاح وتحقيقه. سيكون ذلك أمرا حاسما بالنسبة للأمم المتحدة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي في سعينا إلى التصدي معا للتهديدات المستقبلية للسلام والأمن الدوليين وتعزيز فعالية النظام المتعدد الأطراف.

وثمة نقاط مضيئة أخرى في شراكتنا تتمثل في مجالات منع نشوب النزاعات، وتقديم المساعدة الأمنية، ومكافحة الإرهاب، وبناء السلام. وفي أفريقيا، نشي على بعثات الاتحاد الأوروبي في الميدان. كما نقدر كثيرا شراكتنا مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة في بعثات الأمم المتحدة التسع في أفريقيا، لا سيما في مالي والصومال ومنطقة وسط أفريقيا. وقد كانت المساهمة المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال بصفة خاصة محورية بالنسبة للتقدم الكبير المحرز على الصعيدين الأمني والسياسي هناك.

وننتطلع إلى المزيد من الدعم من الشركاء الأوروبيين في أماكن أخرى من العالم. وفي آسيا، اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في دعم جهود الأمم المتحدة لتحديد الحوافز اللازمة لكوريا الشمالية لمعالجة الأزمات العاجلة لعدم الانتشار وفي المجال الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن السبيل الوحيد لتحقيق مستقبل آمن ومزدهر لكوريا الشمالية في التقيد التام بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجب أن تتخلى كوريا الشمالية عن سعيها المتهور لحيازة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. وندعو الاتحاد الأوروبي وجميع البلدان إلى بذل أقصى قدر من الضغط على كوريا الشمالية لتغيير المسار. ونحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن، وفرض تدابير صارمة مستقلة تتجاوز نطاق القرارات، وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع كوريا الشمالية. وسيساعد اتخاذ إجراءات أقوى بشأن كوريا الشمالية من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في تأمين السلام في المنطقة.

وفيما يتعلق بإيران، نتطلع إلى تعميق التعاون مع الاتحاد الأوروبي لمواجهة أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار ومحاسبة الحكومة الإيرانية على أفعالها. ويجب تنفيذ القرار ٢٢٣١

جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على الموردين والميسرين المعروفين لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ونقدر تعاون الاتحاد الأوروبي في فرض الجزاءات المتعلقة بسورية، ولكن علينا أن نفعل المزيد. وندعو الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى تطبيق جزاءات أكثر صرامة لحرمان الأسد ونظامه من الحصول على الوسائل التي تمكنه من ارتكاب المزيد من جرائم الحرب.

إن أوكرانيا إحدى المناطق الأخرى التي عملنا فيها معا على نحو فعال. فقد اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور حاسم في محاسبة روسيا على أفعالها في أوكرانيا. وينبغي أن تظل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي متحدين في عزمهما الإبقاء على الجزاءات قائمة حتى تفي موسكو على نحو كامل بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك.

وقد تمثل أحد مجالات التعاون المثمر بيننا في جهودنا الرامية إلى زيادة التركيز على العلاقة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين. ونشني على الاتحاد الأوروبي ونشاطه التركيز على المسائلة وما يبذله من جهود لمكافحة الإفلات من العقاب على تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. إننا نحارب معا لا لمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان فحسب، بل ولضمان حصول الضحايا على العلاج والرعاية والعدالة على النحو المناسب. ويحدوني الأمل في أن نشهد تقديم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمزيد من الدعم في مجلس حقوق الإنسان فيما نعمل لمنع التحيز المستمر ضد إسرائيل في هذا المحفل.

ولا يزال يساورنا قلق عميق إزاء حالة المهاجرين في ليبيا ومنطقة وسط البحر الأبيض المتوسط. نحن ندرك التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وبخاصة إيطاليا، جراء استمرار تدفق اللاجئين. ونشني عليهم لما يبذلوه من جهود متواصلة لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

من أجل سلام وأمن المجتمع الدولي ككل. وكمثال على ذلك، استضاف الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مؤخرًا مؤتمرًا في بروكسل لحشد الدعم الدولي الإنساني لسورية والمنطقة. ويسر اليابان أن تنضم إلى هذه الجهود بالإعلان عن مساعدات إنسانية جديدة تبلغ قرابة ٢٦٠ مليون دولار، تقرر بعد بداية عام ٢٠١٧. كما يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في عملية السلام في الشرق الأوسط بصفته عضواً في المجموعة الرباعية، بما في ذلك استئناف المفاوضات من أجل تحقيق السلام الدائم. واليابان ملتزمة بتيسير المحادثات المباشرة وتنفيذ تدابير بناء الثقة.

كما يعمل الاتحاد الأوروبي واليابان بشكل وثيق معاً في أفريقيا، ولا سيما على صعيد التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب. ويجري تنفيذ مشاريع مشتركة في بلدان مثل النيجر ومالي وموريتانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال لتوفير المعدات وتكنولوجيا الاتصالات وتحسين المرافق وتدريب الموارد البشرية. وفي النيجر، أعلنت اليابان مؤخراً عن مساعدات بقيمة حوالي مليوني دولار لتوفير أجهزة للاتصالات اللاسلكية للحكومة، فيما يوفر الاتحاد الأوروبي التدريب لموظفي إنفاذ القانون. كما تتعاون قوة الدفاع البحري اليابانية والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي تعاوناً وثيقاً لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن، بما في ذلك من خلال المناورات المشتركة.

وتؤيد اليابان بقوة استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية للسياسة الخارجية والأمنية. وتبين الاستراتيجية التزام الاتحاد الأوروبي بالترويج لنظام دولي قائم على القواعد، بما في ذلك بشأن الأمن البحري العالمي، مع التركيز على تعددية الأطراف والأمم المتحدة. ويأتي وضع هذه الاستراتيجية العالمية في وقت هام، نظراً للتحديات المستمرة التي تواجهها القارة والتي تتراوح من تدفقات اللاجئين إلى الإرهاب. وتتطلع اليابان إلى

(٢٠١٥) تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بنقل الأسلحة وإطلاق القذائف التسيارية. ويمكن للاتحاد الأوروبي، بل وينبغي له، القيام بالمزيد للتأكيد على إيران بأنها يجب أن تتوقف عما تقوم به من أعمال مزعومة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك دعم المتطرفين والجماعات الإرهابية.

وفي الختام، فإن الولايات المتحدة تتشاطر أواصر عميقة من التاريخ والمبادئ مع الاتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بالعمل عن كثب مع المثلة السامية دعماً لأولويات الأمم المتحدة. وتتطلع إلى استمرار الشراكة القيمة والدعم لقيمنا المشتركة.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثلة السامية فيديريكا موغيريني في مجلس الأمن وأشكرها على إحاطتها الإعلامية المتبصرة. وعلاوة على ذلك، نعرب عن بالغ التقدير لزيارتها إلى هيروشيما، اليابان، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ودعوتها إلى تحقيق سلام دائم في جميع أنحاء العالم.

أولاً، بالنيابة عن حكومة وشعب اليابان، أود أن أنوه بأن الاتحاد الأوروبي يضطلع بدور معاصر ولا غنى عنه في تمكين مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن.

وقد دأب الاتحاد الأوروبي على إظهار القيادة والالتزام في رسم خرائط الطريق لتسوية النزاعات والتعمير بعد انتهاء النزاع وتقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، مع القدرة أيضاً في الوقت نفسه على حشد الاهتمام والدعم الدوليين الحيويين.

إن اليابان والاتحاد الأوروبي شريكان استراتيجيان على الصعيد العالمي، يتشاطران القيم المشتركة للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن نعمل معاً بلا كلل

للاستراتيجية، ولا سيما المسؤولية والوحدة وتوحي نهج متكامل حيال النزاعات والأزمات. ومن المؤكد أن الانخراط القوي للاتحاد الأوروبي في عمليات حل النزاعات ومشاركته في الحوار السياسي الدولي سيعززان صوت الشركاء الذين يكافحون من أجل تحقيق السلام والقيم الديمقراطية ونيل خيارهم السيادي. ونعتقد أن بناء نظام عالمي قائم على القواعد، تشكل تعددية الأطراف مبدأه الرئيسي وتأتي الأمم المتحدة في صميمه، هو عنصر أساسي في كفالة السلام المستدام في العالم.

وتؤيد أوكرانيا أيضا المبادرات الواردة في الاستراتيجية بشأن جهود الأمم المتحدة لبناء السلام وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ ودعم مجلس حقوق الإنسان وغير ذلك. كما تؤيد الدعوة الواردة في الاستراتيجية إلى أعضاء مجلس الأمن بعدم التصويت معارضين لمشاريع القرارات ذات المصدقية المتعلقة باتخاذ إجراءات حاسمة وحسنة التوقيت لمنع حدوث الفظائع الجماعية أو إنهاؤها. وفي ضوء الأحداث الجارية في سورية واستخدام روسيا المخجل لحق النقض ضد القرارات ذات الصلة، فإن هذه الدعوة أكثر أهمية من أي وقت مضى

لقد حددت الممثلة السامية عددا من التحديات والتهديدات التي تؤثر على العالم والتي يستمر فيها التعاون بشكل فعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونشني على إسهام الاتحاد الأوروبي في حل النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا، فضلا عن عمله في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وتغير المناخ وما إلى ذلك. وأود أنؤكد بصفة خاصة على النزاعات القائمة في أوروبا ودور الاتحاد الأوروبي في إدارتها وحلها.

ونظمت أوكرانيا، خلال فترة رئاستنا في شباط/فبراير، مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7886) بشأن هذه المسألة. ونحن

تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى وجه الخصوص، فإن اليابان لديها أمل كبير في أن يتم تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية بشأن بناء القدرات البحرية والهياكل الأمنية الإقليمية في جنوب شرق آسيا.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن اليابان تؤيد أوروبا قوية وموحدة. ونأمل أن تتغلب أوروبا على تحدياتها المختلفة وأن تواصل اتخاذ خطوات قوية وملموسة صوب تحقيق التكامل والأنشطة الدولية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي، وأهنتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على مشاركتها في جلسة اليوم، وعلى بيان الموقف الهام جدا والواضح تماما الذي أدلت به.

ونود أن نؤكد مجددا تأييد أوكرانيا الكامل لمواصلة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا التعاون ضروري للوفاء بولاية المجلس في صون السلام والأمن الدوليين. ودور الاتحاد الأوروبي في هذا التعاون هام. فالاتحاد الأوروبي طرف رئيسي مؤثر في الشؤون السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية وأحد المساهمين في حل عدد من النزاعات والأزمات، بما يتجاوز جواره الجغرافي، وكولومبيا أحد الأمثلة الحديثة على ذلك. والاتحاد الأوروبي شريك نشط للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب وفي العديد من المسائل الأخرى.

واستراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية للسياسة الخارجية والأمنية، التي جرى تقديمها في العام الماضي، تجسد المجالات والأولويات الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وتشاطر أوكرانيا بشكل تام الرؤية العامة

والمحرضين على التفاعلات من عملية صنع القرار، وإن كان ذلك قد حدث متأخرا. أما في إقليم الاتحاد السوفييتي السابق، فإن الوضع مختلف، إن لم يكن على النقيض. فمنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، تبين الاتحاد الروسي مفهوم حزام عدم الاستقرار. وقد أوجد ذلك بالفعل حالات من عدم الاستقرار تحت السيطرة في العديد من البلدان على طول حدود روسيا من أجل إبقائها في فلك موسكو، كما في حالة أوكرانيا، وذلك لوقف أي تكامل مع الاتحاد الأوروبي. ونحن نشعر بالامتنان لموقف الاتحاد الأوروبي القوي بشأن العدوان الروسي في أوكرانيا، وهو ما أكدته المثلة السامية للتو. وأشكر أيضا الزملاء الآخرين حول الطاولة الذين تكلموا تأييدا لبلدي.

ونعتقد أن الحالة القائمة لم تصل إلى طريق مسدود؛ وأنه يمكن تسوية التفاعلات المطولة والقائمة في أوروبا بفعالية، وأن بالإمكان منع اندلاع التوترات المحتملة. ونعتقد أيضا أنه من الضروري للاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ألا يُحجم عن اتباع نهج أكثر استباقية في إدارة وحل التفاعلات في أوروبا.

في الختام، لقد ثبت أن تعاون الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قيمٌ للغاية في عدة مناسبات، من مكافحة الإرهاب إلى الحل السلمي للتفاعلات في مختلف أنحاء العالم. وتتطلع أوكرانيا إلى استمرار تلك الشراكة، مما سيزيد من الإسهام بفعالية في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد يورنقي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
(تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر السيدة فيديريكا موغريني، المثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتها الإعلامية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ممتنون للاتحاد الأوروبي على مشاركته النشطة وإسهامه القيم في المناقشة. وخلال تلك الجلسة، أعرب معظم أعضاء المجلس عن رؤية مشتركة للدور الهام للاتحاد الأوروبي، بوصفه تنظيمًا إقليميًا. بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في التصدي للتحديات الأمنية الراهنة والناشئة في أوروبا. وفي رأيي أن هذا الدور حيوي لجملة أسباب من بينها ما يلي:

أولا، إن إسهام الاتحاد الأوروبي أمر أساسي في بناء قدرة بلدان منطقتي الجوار الشرقية والجنوبية على الصمود من خلال تشجيعها في القيام بعملية إصلاح تحقق فوائد طويلة الأجل وتعزز الاستقرار في المنطقة. وتوفر الشراكة الأوروبية المتوسطة المستعرضة واستراتيجية الأمن العالمية المحدثة للاتحاد الأوروبي أطرا جيدة لتعزيز تعاوننا بشأن المسائل الأمنية.

ثانيا، يشارك الاتحاد الأوروبي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تسوية التفاعلات في أوروبا، بما في ذلك في محيط أوكرانيا وفي غرب البلقان ومولدوفا وجورجيا وما إلى ذلك. وهو يدافع عن النظام الأمني الأوروبي الذي يستند بقوة إلى مبادئ سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحرمة الحدود والتسوية السلمية للمنازعات وحرية اختيار البلدان في تقرير مستقبلها. وقد أثبتت جهود الاتحاد الأوروبي هذه فعاليتها في يوغوسلافيا السابقة، حيث أمكن الآن تسوية جميع التفاعلات تقريبا، على الرغم من كل ما حدث من معاناة وخسائر بشرية كبيرة وفظائع رهيبة. وعلى العكس من ذلك، وفي منطقة ما بعد عهد الاتحاد السوفييتي، لم يتم تسوية أي من التفاعلات، - وأكرر، لا شيء. وعلاوة على ذلك، تنشب نزاعات جديدة وتظهر تهديدات جديدة للسلام الإقليمي. فما سبب ذلك؟

الإجابة بسيطة. ففي حالة يوغوسلافيا السابقة، تم التوصل إلى نتيجة ناجحة بفضل الموقف الحازم للمجتمع الدولي وجهوده المنسقة، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فقد تم استبعاد المفسدين

جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات، في ظل احترام حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالتزاعات والمنازعات بين الدول، تشدد بوليفيا على أهمية مراعاة جميع الدول لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ واحترامها والتقيّد بها. ومن هذا المنطلق، من الضروري تشجيع التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار أو الوساطة أو التفاوض أو الآليات القضائية المنشأة بموجب الميثاق، مثل المحكمة الجنائية الدولية.

وترى بوليفيا أن الاتحاد الأوروبي فاعل عالمي أساسي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، يسهم في التسوية السلمية للمنازعات، ونحن نشيد بعمله في جميع أرجاء الكوكب. وفي هذا الصدد أيضاً، نعتبر أنه ينبغي تنسيق تدابير وآليات الدبلوماسية الوقائية التابعة للمنظمات الإقليمية وتوجيهها نحو تحديد الأزمات المحتملة وتبادل المعلومات المحايدة. وفي ذلك الصدد، نؤيد التعاون مع تلك المنظمة الإقليمية، استناداً إلى مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

وتنوه بوليفيا بالعمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي بشأن مختلف المسائل المعروضة على مجلس الأمن، مثل المسألة النووية الإيرانية، التي اضطلع فيها الاتحاد الأوروبي بدور بالغ الأهمية، وتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من خلال إنشاء دولتين داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

كما نقدر العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في أفريقيا، حيث يشكل الأمن عاملاً بالغ الأهمية، في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والإسهام في تطوير الجيش الوطني الصومالي وتدريبه من خلال بعثة التدريب العسكري التابعة له في الصومال، وعملية أتلانتا التابعة للقوة البحرية

وفي ذلك السياق، أود أنؤكد أن الهدف من التعاون الدولي، على النحو المنصوص عليه في المادة ١-٣ من ميثاق الأمم المتحدة، هو حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وذلك من خلال تعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، تتفق مع البيان الوارد في مقدمة استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية للسياسة الخارجية والأمنية، بأنه يجب علينا العمل معاً، بل ويجب علينا أن نتجاوز نطاق مجرد توخي الشمول في جهودنا. ويجب أن نفعل ذلك في إطار مبدأ المساواة في السيادة، الذي يصب في الصالح العام لشعبنا. وعلى ذلك المنوال، لا بد من العمل على تعزيز تعددية الأطراف مع الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تكتسي أهمية حاسمة لكفالة تحقيق الاستقرار والأمن بدورها كوسطاء طبيعيين لديهم إسهامات ملائمة لمعالجة مسائل محددة، وبالتالي تهيئة الظروف المفضية إلى إيجاد حلول دائمة على أساس المنفعة المتبادلة للدول ومبادئ القانون الدولي، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٥، بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تقيم بوليفيا علاقات مع الاتحاد الأوروبي، في إطار حوار مؤسسي مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للاتفاق على سياسات وإجراءات في السياق الدولي تتيح لنا المضي قدماً نحو تحقيق أهداف ذات منفعة متبادلة، في وجه تحديات مثل أزمة الغذاء العالمية، وتغير المناخ، والإرهاب، من بين أمور أخرى. ولذلك نأمل أن يستمر التعاون بين المنظمتين في هذا الاتجاه، من أجل الصالح العام.

ونعرب عن تضامننا مع أسر وحكومات ضحايا الهجمات الإرهابية التي أثرت على الاتحاد الأوروبي. ونأسف لازدياد هذه الهجمات، ونشيد بجهود الاتحاد الأوروبي للتغلب على تلك الآفة. وندين الإرهاب ونشجع المنظمة على مواصلة

الصين باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي أدلت بها السيدة موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

لقد حقق الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر منظمة للتكامل الإقليمي في العالم، نتائج هامة في التكامل الاقتصادي والسياسي وقدم إسهامات هامة في تعزيز وجود عالم متعدد الأقطاب. وشارك بنشاط، بوصفه شريكا هاما في مجال التعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، في الجهود الرامية إلى حل القضايا الإقليمية الساخنة، مثل المسألة النووية الإيرانية والحالات في الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد اضطلع بدور هام في صون الاستقرار الإقليمي في بعض المناطق، الأمر الذي ترحب به الصين.

إن بلدان العالم مترابطة ومتشابكة. وأمام البشرية مصير مشترك. والأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الحكومية الأكثر عالمية وشرعية. ويتمتع الاتحاد الأوروبي بثروة من الخبرة في مجالي منع نشوب النزاعات وحفظ السلام، وهو قوة هامة لتحقيق السلام في العالم. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يعززا التعاون وأن يقدموا مزيدا من الإسهامات الإيجابية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في العالم.

أولا، ينبغي أن يعززا تعددية الأطراف بصورة قوية. فالحالة الدولية تشهد تغييرات عميقة ومتعددة ومعقدة. ويتزايد التفكير المحافظ والمناهض للعولمة. وينبغي للأطراف أن تحمي بصورة مشتركة النظام الدولي وآلية الأمن الجماعي، وفي صميمهما الأمم المتحدة. وينبغي لها تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة ومكانتها في الشؤون الدولية. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يدعموا معا وجود مفهوم للحكومة العالمية يتضمن التعاون وعقد مشاورات وتقاسم المنافع بغية العمل سويا على تعزيز السلم الدولي والاستقرار الإقليمي والتنمية العالمية.

للاتحاد الأوروبي، التي تكافح القرصنة. ونشيد كذلك بعمل الاتحاد الأوروبي في مالي، عن طريق تدريب القوات المسلحة لذلك البلد، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن العالم يعاني أسوأ أزمة لانعدام المساواة في تاريخه. فثمانية أفراد يمتلكون نصف ثروة الكوكب. كما يشهد العالم أسوأ أزمة إنسانية منذ عام ١٩٤٥. فهناك نحو ١٢,٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في ٣٣ بلدا. وعلاوة على ذلك، فإننا نمر بأزمة مالية حادة، لأننا لم نجد حلا لأسباب هيكلية مثل ظاهرة الديون الخارجية. ولدينا أزمة طاقة خطيرة، فهناك ٢,٩ بليون شخص يستخدمون موقاد الحطب أو الخشب للتدفئة أو الطبخ. وعلى نحو ما أكدت السيدة موغيريني، فإننا نمر بأزمة خطيرة في المناخ والغذاء، وأزمات مؤسسية دولية نظرا لأن المنظمة لم تتمكن من إصلاح نفسها منذ عقود. ولكن الأسوأ من هذا كله هو الحروب التي تشن في جميع أنحاء العالم، وتحفزها في كثير من الحالات التدخلات، وسياسات تغيير النظام، والاستخفاف بقواعد القانون الدولي.

وكل هذه الأزمات تثبت أنه ليس هناك ما يسمى بالعالم الأول أو العالم الثالث. لا يوجد سوى عالم واحد، بيت واحد لأسرة البشرية، بيت واحد تتباين فيه مسؤوليات أفرادها. ونعتقد أن الاتحاد الأوروبي يمكنه ويجب عليه أن يضطلع بدور حاسم في تسوية جميع هذه الأزمات، على أساس القانون الدولي والاحترام الصارم لتعددية الأطراف - دون الكيل بمكيالين - واللجوء أولا وقبل كل شيء إلى السياسة والدبلوماسية في جميع الحالات.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد استمعت

أطرافه، والاشتراك مع أوروبا في الدفع لتحقيق نتائج جديدة في الشراكات الأربع من أجل السلام والنمو والإصلاح والحضارة، بحيث يمكننا معا القيام بإسهام جديد وحتى أكبر في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار على الصعيد العالمي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشركم الآخرين الترحيب بمعالي السيدة فيديريكا موغيريني في جلسة الإحاطة السنوية المعقودة اليوم بشأن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونشكر الممثلة السامية على ملاحظاتها بشأن أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ووجهات نظره بشأن بعض مسائل السلام والأمن الأكثر إلحاحا بالنسبة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على السواء. وفي الحقيقة، إن مناقشتنا للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في "يوم أوروبا" تكتسب قيمة رمزية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنيئ أصدقائنا الأوروبيين بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الاتحاد الأوروبي.

إننا نعقد هذه الجلسة أيضا في وقت يواجه فيه العالم تحديات لم يسبق لها مثيل وتهديدات تحق بالسلام والأمن والازدهار. وأوروبا ليست محصنة بالتأكيد ضد هذه التحديات. بل إنها تمر في الواقع بأوقات صعبة، حسبما أقرت به الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية. ونذكر أنه لا توجد حلول سهلة لبعض تلك التحديات. وفي عالم أصبح شديد الاتصال والترابط، لا يمكن لأوروبا وحدها إيجاد حلول لهذه التحديات الصعبة والمعقدة. ولهذا السبب، فإن تأكيد النهج المتعدد الأطراف والاستثمار في تعزيز قوة الأمم المتحدة وتقوية التعاون والشراكة مع المنظمات الإقليمية الأخرى أمر منطقي ومعقول، على النحو المبين في استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية.

في الواقع، لقد طربت آذاننا لسماع الممثلة السامية تشدد على أن رؤية الاتحاد الأوروبي هي رؤية الأمم المتحدة. إن هذا

ثانيا، ينبغي أن يهيئ بيئة أمنية دولية متناغمة ومستقرة في ضوء التحديات الأمنية الدولية المعقدة والخطيرة التي يواجهها. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يعززا تعاونهما، وأن يضعا مفهوما للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن يشاركا في الضغط على الأطراف للتخلي عن التفكير بمنطق المحصلة الصفرية بغية تحقيق نتائج مربحة للجانبين والجوانب المتعددة والجميع.

وينبغي للأطراف الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام المساواة في السيادة بين البلدان ومسارات التنمية التي تختارها باستقلالية وحل المنازعات بالطرق السلمية من خلال الوسائل الدبلوماسية، على غرار الوساطة والمساعي الحميدة والحوار، وتعزيز حوكمة الأمن العالمي بطريقة مشتركة ومنسقة.

ثالثا، من المهم أن نعزز بقوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على الصعيد الدولي. وتواجه البلدان مهمة مشتركة تتمثل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والبلدان النامية تواجه صعوبات وتحديات فريدة. وينبغي للاتحاد الأوروبي، بما يملكه من مزايا على صعيد التنمية الاقتصادية وفي ضوء الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، توفير مزيد من التمويل والدعم التقني في المجالات الرئيسية بغية مساعدة تلك البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في وقت مبكر.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وتؤيد على الدوام عملية التكامل الأوروبي. ونحن نرحب بأوروبا موحدة ومستقرة ومزدهرة. والصين على أهبة الاستعداد، من خلال مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" وآلية التعاون بين الصين والاتحاد الأوروبي وغيرهما من المنابر، لتعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة والتعاون المربح لجميع

ذات الاهتمام المشترك، وكذلك من أجل كفالة تحقيق السلام والأمن والازدهار للجميع.

ولهذا السبب، نرحب بتجديد التزام الاتحاد الأوروبي بالاستثمار في السلام والتنمية في أفريقيا بوصفه استثماراً في الأمن والازدهار. وفي الواقع، فإن الاتحاد الأوروبي يقدم دعماً هاماً جداً لتعزيز وصون السلام والأمن في قارتنا، في جملة أمور، من خلال مرفقه للسلام الأفريقي، الذي يقدم مبالغ كبيرة لتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونرحب بشدة أيضاً بعزمه على تقديم مساهمة أولية في صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي فور إقامة هيكل إدارته، بغية تشجيع الدعم الدولي لطلبات الاتحاد الأفريقي للمساعدة في عملياته لدعم السلام من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

وأخيراً، وفي ضوء مؤتمر القمة المقبل بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، المقرر عقده في كوت ديفوار في وقت لاحق من هذا العام، نأمل في مواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا وأوروبا. ونخطط علماً بتنشيط إطار الاتحاد الأوروبي للعمل المشترك في هذا الصدد.

في الختام، لا يمكننا المغالاة في التأكيد على أهمية مواصلة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في سياق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء الإقليميين والدوليين المعنيين من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية بصورة مستدامة في أفريقيا.

السيد قنديل (مصر): يطيب لي في بداية كلمتي أن أتقدم بخالص الشكر للسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إفادتها الشاملة بشأن أولويات الاتحاد خلال الفترة المقبلة، كما أتوجه بالتهنئة إلى السيدة موغيريني والوفد المرافق لها وجميع

هو الوقت الذي يمكن فيه للالتزام من هذا القبيل أن يشكل مثالا للجميع. فأوروبا التي يسودها السلام والوئام ستكون ركيزة هامة لتحقيق السلام العالمي في وقت يغلب فيه الالتباس على الوضع على الصعيد العالمي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي إحدى أكثر المنظمات المتعددة الأطراف التي لا غنى عنها، حيث يضطلع بدور حاسم في وقت يسوده قدر كبير من عدم اليقين ونفتقر فيه إلى الثقة بشدة، بما في ذلك في مؤسسات دامت طويلاً. والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تشكل إحدى أهم الشراكات الإقليمية العالمية لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، اللذين يتعين علينا الآن تعزيزهما بالالتزام أكبر وأعمق.

وتم تعزيز أهمية هذه الشراكة بالفعل في ضوء التحديات الجديدة التي أشرنا إليها آنفاً. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذي يشمل مجموعة واسعة من القضايا بما فيها السلام والأمن والبرامج الإنمائية. ويشمل ذلك، في جملة أمور، الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام والتصدي للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف ومكافحة الاتجار بالبشر وغيره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية والاستجابة العالمية للآزمات الإنسانية ومعالجة مسألة حركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين والتعامل مع آثار تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة.

وبالنسبة لنا في أفريقيا، أود أن أكرر أن أوروبا ليست مجرد قارة مجاورة، بل إنها أيضاً شريك في غاية الأهمية في مجال التصدي للتحديات الكثيرة التي نواجهها في مجالات السلام والأمن والتنمية. ونحن، في القرن الأفريقي، ندرك جيداً هذه الحقيقة. ونحن ممتنون للغاية لما يقوم به الاتحاد الأوروبي في الصومال منذ فترة طويلة جداً، ولكن ببدء وبفعالية كبيرة. ولذلك، نأمل أن تظل أوروبا وفيه لروح الشراكة الاستراتيجية التي أقيمت مع أفريقيا في معالجة القضايا

الوفود الأوروبية في المجلس بمناسبة "يوم أوروبا"، كما أتوجه بالتهنئة لوفد الاتحاد الروسي بمناسبة "عيد النصر".

تقدر مصر الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، بما لها من دور محوري ومنتام في منع وإدارة وتسوية النزاعات. وتدعو دوماً إلى تعزيز وتطوير العلاقة بين الأمم المتحدة وتلك الآليات الإقليمية، استناداً إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن عالمنا اليوم يموج بالتحديات الجسيمة وغير المسبوقة، وعلى رأسها الإرهاب والتطرف والهجرة غير المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر والقرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وتتجاوز تلك التحديات قدرة أي طرف بمفرده على مواجهتها، وهو ما يستلزم تضافر الجهود الإقليمية والدولية من أجل تلك المواجهة.

إن الاتحاد الأوروبي يمثل، بما لديه من ثقل سياسي واقتصادي كبير على الصعيد الدولي، أحد أهم الأطراف الفاعلة الدولية القادرة على الإسهام بشكل فعال في إيجاد حلول للعديد من تلك التحديات التي تواجه العالم اليوم، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتقدر مصر الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد في هذا الخصوص، انطلاقاً من الروابط الجغرافية والتاريخية والتحديات المشتركة التي تربط أوروبا بالشرق الأوسط وأفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي مؤخرًا لاستراتيجيته العالمية الجديدة للسياسة الخارجية والأمنية. وتثق مصر في أن تنفيذ هذه السياسات سيتم في إطار من المشاركة والاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي، ومن بينها مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبالتنسيق مع الأطراف الإقليمية الفاعلة

إن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أحد أهم صور الشراكات الاستراتيجية بين المنظمات الإقليمية. وقد امتدت تلك الشراكة لتشمل التعاطي بشكل فاعل مع عدد من النزاعات والأزمات التي تتجاوز الجوار الجغرافي المباشر لدول الاتحاد الأوروبي. ومن هذا المنطلق، فمن المهم تحقيق التكامل بين جهود الأمم المتحدة، من جانب، والاتحاد الأوروبي، من جانب آخر، في المجالات ذات الصلة بالأمن والسلم الدوليين.

ولعل أحد أبرز تلك المجالات هو مجال عمليات حفظ السلام في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بدور رئيسي لمساندة جهود السلطات الوطنية لإرساء سلطة الدولة واستعادة الأمن في ربوع البلد. وتقدم بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى مساهمة كبيرة في هذا الإطار، حيث تتولى تدريب عدد من وحدات جيش جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار عملية إصلاح القطاع الأمني. وأود أن أشير، في هذا السياق، إلى أهمية تعزيز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأطراف الإقليمية الأخرى القادرة على المساهمة في جهود بناء قدرات جيش أفريقيا الوسطى بهدف تسريع وتيرة تلك العملية استجابة لدعوات السلطات الوطنية.

وفي هذا الإطار، نتطلع إلى تعظيم الاستفادة من دور بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

وأخيراً وليس آخراً، تنظر مصر بعين الاعتبار إلى عملية صوفيا، وتؤكد أهميتها في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها من فقدان أرواح المئات بل الآلاف في البحر

وستتطلب التوترات الإقليمية التي تزداد حدة في الشرق الأوسط وفي أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم تعزيز الروابط بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وبالإضافة إلى تزويد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالجنود وأفراد الشرطة، يتعاون الاتحاد الأوروبي تعاوناً فعالاً مع المنظمات العالمية والإقليمية عن طريق إيفاد بعثاته وعملياته الخاصة في إطار الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية - في أفريقيا، على سبيل المثال.

وتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بنجاح في بعثات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة الساحل ومالي والصومال. وهذا أمر مهم في ضوء التوترات الجيوسياسية الراهنة والتراعات التي طال أمدها في منطقة البحيرات الكبرى وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي، من خلال مرفقه للسلام الأفريقي، تمويلاً إلى الاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠٠٤ لبعثات السلام ولبناء هيكل أفريقي للأمن. ونحن نعتقد أنه ينبغي زيادة تطوير هذا الاتجاه.

إننا نؤيد البيان المشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمجلس المعني بالهجرة بشأن مسار الهجرة في وسط البحر الأبيض المتوسط، المعتمد في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والذي حدد الأولويات التي ينبغي معالجتها من خلال تعبئة ٢٠٠ مليون يورو في إطار برنامج "نافذة شمال أفريقيا" التابع لصندوق الاتحاد الأوروبي الاستثماري لحالات الطوارئ من أجل أفريقيا خلال عام ٢٠١٧. وتركز أولويات الصندوق على المشاريع المتصلة بالهجرة في ليبيا وشمال أفريقيا، والجاري تنفيذها بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

المتوسط. وتؤكد مصر أهمية الاستفادة من العملية وتوسيع ولايتها لتشمل التصدي لظاهرة تدفق المقاتلين الأجانب والأسلحة والأموال إلى مناطق النزاع وخاصة في ليبيا.

السيد عمرو ف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
أهنتكم، السيد الرئيس، على توليكم مهامكم في رئاسة مجلس الأمن، في أعقاب رحلة ميدانية ناجحة جداً إلى كولومبيا. ونحن نتطلع إلى رئاسة مثمرة في هذا الشهر. كما أشكر زملائنا الأمريكيين على رئاستهم الفعالة جداً للمجلس في الشهر الماضي.

وتعرب كازاخستان عن تقديرها للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، السيدة موغيريني، على إحاطتها الإعلامية الهامة. يقوم الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في صون السلم والأمن وهو أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة، ليس في الميزانية العادية فحسب، بل كذلك في المساعدة الإنمائية الرسمية وبعثات حفظ السلام. وتشمل المجالات العديدة التي تتعاون فيها الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي منع نشوب النزاعات ومكافحة الإرهاب والأمن البحري والجريمة المنظمة - بما في ذلك تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر - والهجرة غير النظامية. وتعمل المنظمتان معاً لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحصول على الطاقة وأمن الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء وللتخفيف من آثار تغير المناخ. وتعاونهما يجب أن يزيد إذ نسعى سوياً إلى معالجة التهديدات المعقدة والأزمات العابرة للحدود الوطنية.

وكذلك يتعاون الاتحاد الأوروبي مع أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك سائر الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك كازاخستان وآسيا الوسطى.

فيه على أهمية الصلة بين الأمن والتنمية من خلال نهج إقليمي كلي. ونرغب في خلق مثال نموذجي للتعاون وإمكانية الاتصال الإلكتروني الناجحين في منطقتنا من العالم، يتماشى مع جدول أعمال الجهود الوقائية للأمن العام غوتيريش ويمكن تطبيقه في المناطق الأخرى.

وثمة جانب هام آخر للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يتمثل في جدول أعمال مكافحة الإرهاب. ومن المهم للغاية تعزيز تفاعل الاتحاد الأوروبي مع بلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية وغرب البلقان وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا - جنبا إلى جنب مع المنظمات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

ونعتقد أنه في السنوات المقبلة، سوف يواصل الاتحاد الأوروبي جهوده لتعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

وقبل الختام، أود أن أهنئ زملائنا الأوروبيين بالذكرى السنوية الستين ليوم أوروبا. واليوم يصادف أيضا الذكرى السنوية الثانية والسبعين للانتصار في الحرب العالمية الثانية، وأود أن أشيد بضحايا الحرب وبجميع الذين قاتلوا من أجل حياتنا وحررتنا. وأود أن أهنئ المحاربين القدامى بهذا اليوم الهام، وأن أعرب عن الأمل في ألا نشهد أبداً مأساة أخرى كهذه في المستقبل.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نشكر السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتها الإعلامية المفصلة.

ونرحب بالمؤتمر الذي نظمه الاتحاد الأوروبي لدعم مستقبل سورية والمنطقة في يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل في بروكسل. وبوصفه إسهاما في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتلك المرتبطة بالقدرة على الصمود داخل سورية ودعم جهود البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين، فإن ذلك المؤتمر يمكن اعتباره من أفضل الممارسات لحشد الدعم للآزمات الإنسانية الأخرى أيضا.

وفي إطار التزام الاتحاد الأوروبي بمبادئ تعددية الأطراف وفي ضوء استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية للسياسة الخارجية والأمنية لعام ٢٠١٦، نشجع انخراط الاتحاد الأوروبي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المنطقة الأوروبية الآسيوية، والتي يمكن أن تكون بمثابة أداة إضافية للاستجابة بفعالية أكبر للتهديدات الناشئة للسلام والأمن في قارتنا.

إن كازاخستان تمثل منطقة آسيا الوسطى، وهي منطقة تُمثل في مجلس الأمن لأول مرة. ونحن نعمل معا بنشاط على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف في إطار قالب الاتحاد الأوروبي - آسيا الوسطى. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الجهود المشتركة ومساهمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في جعل آسيا الوسطى منطقة سلام وتعاون وأمن مهمة تماماً لصون الاستقرار العالمي. وفي ذلك الصدد، فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للشراكة الجديدة من أجل آسيا الوسطى تمثل منبرا للتعاون في وسط آسيا، نظرا للموقع الجيوستراتيجي الفريد للمنطقة التي تربط الشرق بالغرب.

وكما جاء في الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، فإن السلام والاستقرار في آسيا شرط أساسي لرخاء الاتحاد الأوروبي. ونرى، في ذلك السياق، أن الحالة في أفغانستان في غاية الأهمية للأمن والاستقرار في آسيا الوسطى. ونحن لنا مصلحة حقيقية في تحقيق التسوية السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنعاش في ذلك البلد، في الوقت الذي نشدد

والاتحاد الأوروبي بغية توفير الدعم الأمني، بما في ذلك دعم عمليات الاتحاد الأوروبي وبعثاته في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي البوسنة والهرسك، وفي مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. والمؤسف أن عدم وجود إطار قانوني يجعل من الصعوبة بمكان زيادة تعاوننا بشأن إدارة الأزمات.

بيد أن الحقائق والمناقشات الراهنة في مجلس الأمن تُظهر، للأسف، أن شركاءنا الأوروبيين، بدلا من مواصلة العمل الجماعي بصبر وحذر، كثيرا ما يختارون النهج الانفرادية الهدامة التي لا يسعها إلا أن تتركنا في حالة من القلق البالغ. ونحن نشعر بالانزعاج إزاء استمرار الاتحاد الأوروبي في استخدام الجزاءات الأحادية التي تتجاوز مجلس الأمن. وفي رأينا أن هذه التدابير التقييدية غير شرعية، وهي تؤدي إلى نتائج عكسية، خاصة أن استخدامها الموسع في معظم الحالات خلال العقدين الماضيين زاد من معاناة الناس دون المساعدة بأي طريقة على تسوية الأزمات المتعلقة بهم. وهذه الممارسات تقوض شرعية الأمم المتحدة، وتلحق الضرر بسلطة الاتحاد الأوروبي ذاته.

وثمة مثال آخر على النشاط غير القانوني هو مشاركة الاتحاد الأوروبي في ما يسمى بالتحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وقيامه بعمليات عسكرية في سورية دون ولاية من مجلس الأمن أو دعوة من الحكومة السورية. وهذا الأمر يقوّض النظام الدولي القائم على القانون الدولي، وليس على قواعد مجهولة لا يعرف أحد مصدرها. إنه يقلّص آفاق الجبهة العالمية لمكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الأمم المتحدة، ويجعل مكافحة الإرهاب أقل فعالية بوجه عام. ونحن ما فتئنا نتابع عن كثب الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الهجرة الجماعية المتواصلة للاجئين من البلدان المتأثرة بالصراع، واستنتجنا للأسف أن هذه الحالة المحزنة هي نتيجة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، وممارسة السياسات العدوانية في تلك المناطق، بالترافق

أود أولا أن أهنئ الجميع بالذكرى الثانية والسبعين للانتصار في مثل هذا اليوم على الفاشية، وهو حدث استثنائي غير العالم نحو الأفضل، ووضع الأسس لإنشاء الأمم المتحدة. ولقد وفّر فرصة حقيقية لتوحيد أوروبا، أوروبا غير القائمة على أوهام البعض إزاء تفوقهم على الآخرين، وإنما القائمة على المساواة والاحترام المتبادل. ونحن نتشاطر تماما هاتين القيمتين اللتين ينبغي أن تشكلا ركيزتين لعالم اليوم المتعدد الأقطاب.

إن روسيا ما فتئت تدعو إلى تطوير وتحسين تعاون الأمم المتحدة مع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والتعاون مع الاتحاد الأوروبي لا يشكل استثناء. فهو أيضا ينبغي تحقيقه على أساس الميثاق وفي إطار قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٦. وقد شهدنا مساهمة الاتحاد الأوروبي في حل العديد من المشاكل الدولية، وظهوره فاعلا عالميا بحق على الساحة العالمية. والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن العديد من المسائل الراهنة المدرجة في جدول الأعمال الدولي لم يتوقف، على الرغم من حقيقة أن العلاقات بيننا لم تكن على أفضل حال في السنوات الأخيرة. وهذا يلاحظ بوجه خاص في المجالات التي تتطابق فيها مصالح روسيا والاتحاد الأوروبي تطابقا موضوعيا، حول مسائل من قبيل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والحوارات بشأن الهجرة والسماح بالدخول مجددا، ومشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار، والأوضاع في الشرق الأوسط والبلقان وأفريقيا وآسيا، بما في ذلك آسيا الوسطى.

وهناك بعض الأمثلة الجيدة على تعاون روسيا مع الاتحاد الأوروبي تتمثل في جهودنا المشتركة لتسوية مسألة البرنامج النووي الإيراني، فضلا عن تعاوننا بشأن الأمن الداخلي، حيث تجري محادثات منتظمة بناءة ومفيدة حول مكافحة الإرهاب. وتسعدنا التجربة الإيجابية الحالية للتعاون القائم بين روسيا

وسأذكر مثالا آخر. في هذا الوقت، وبينما يحتفل العالم مرة أخرى بانتهاء الحرب العالمية الثانية، أود أن أذكر هنا برفض الاتحاد الأوروبي دعم مشروع قرار قدمته روسيا إلى الجمعية العامة بشأن محاربة تمجيد النازية (القرار ٧١/١٧٩). وينبغي لنا عدم تجاهل المشكلة الحادة المتمثلة في وجود النازية الجديدة في البلدان التي توفر بروكسل الحماية لها، بما في ذلك دول بحر البلطيق وأوكرانيا، عدا عن اللعب بالنار في سبيل تحقيق أهداف سياسية آنية. وكان ينبغي لأوروبا أن تتعلم هذا الدرس حتى الآن.

وفي الختام، أود التأكيد على أننا ملتزمون من جانبنا بالتعاون الكامل مع الاتحاد الأوروبي، صوب تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة، ولكن ينبغي أن يتم ذلك حصرا بوقوفنا على قدم المساواة، مع مراعاة مصالح وشواغل بعضنا بعضا.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئ وفد أوروغواي على تنظيم هذه الجلسة اليوم - وهو يوم تحتفل به الأمم المتحدة مثلما يحتفل به الاتحاد الأوروبي - بشأن التعاون بين المنظمين، وهذه المرة من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. كما أود أن أرحب بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي الأمين العام غوتيريش على قيادته وجهوده الرامية إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة، وتوفير مساعيها الحميدة بهدف تحسين إدارة حالات الصراع والأزمات في جميع أنحاء العالم. وهناك الآن صراعات وأزمات عديدة حول العالم تتطلب تعاوننا وثيقا بين الأمم المتحدة ومختلف شركائها، ولا سيما المنظمات دون الإقليمية التي، كما نعلم جميعا، تؤدي دورا حيويا في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي، الذي يتحلى بالقيم والإدراك والمعرفة بشكل راسخ، الأمر

مع الانتهاكات التي تلحق بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. وعملية صوفيا العسكرية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في جنوب البحر الأبيض المتوسط ووسطه لم تتمكن بعد من إنجاز مهمتها الأساسية المتمثلة في تدمير النموذج التجاري للشبكات التي تعمل بشكل غير مشروع على نقل الأشخاص وتهريبهم في المنطقة.

وفي ضوء التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/95/Rev.1) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والجهود التي تبذلها هيكل الاتحاد الأوروبي هناك، فسيكون من المناسب لو أن الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي - والمنظمات الإقليمية في حالة الأزمات عموما - بالتفاعل مع الهياكل السياسية للأمم المتحدة، تأتي استكمالا لعمل الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ معايير التسوية المتفق عليها دوليا. ومن غير المقبول أن تؤدي إلى تسوية الصراع وفقا لخططها وأولوياتها.

وبالنسبة إلى تسوية الصراع في جنوب شرق أوكرانيا، لا يوجد بديل من إطار التسوية وفقا لمجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاق مينسك. ويجب أن تتركز الجهود على الوفاء بالأحكام السياسية لهذا الاتفاق، التي تتضمن منح مركز خاص لمنطقة دونباس وعفو لمواطنيها، والفصل بين الأطراف ونزع الألغام لأسباب إنسانية. وإن أيّا من هذه الأمور لا يمكن تحقيقه بدون إجراء حوار مباشر مع دونيتسك ولوهانسك. والشروع في هذه الجوانب السياسية لا يمكن أن يحصل إلاّ من جانب كييف التي لا تزال ترفض بعناد القيام بذلك. وفي الوقت الحاضر، ما فتئت بروكسل تظهر موقفا معارضا بشأن هذه المسألة من خلال جزاءاتها المفروضة على روسيا، التي لا تساهم سوى في شعور السلطات الأوكرانية بالإفلات من العقاب وعدم المسؤولية.

والجسور القائمة بين المنظمتين تشمل الاجتماع نصف السنوي الرسمي الذي يعقده مجلس الأمن مع ممثلين عن اللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي. ويتيح هذا الاجتماع الفرصة لاستعراض عمليات حفظ السلام وغيرها من المسائل المتصلة بالسلام والأمن. علاوة على ذلك، تُعقد اجتماعات رفيعة المستوى بشأن استعراض المسائل الاستراتيجية، ولا سيما الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى مجلس الأمن. وهناك أيضا عروض يقدمها مسؤولون رفيعو المستوى لدى الأمم المتحدة إلى اللجنة السياسية والأمنية في بروكسل. إضافة إلى ذلك، دعونا لا ننسى الاجتماع نصف السنوي الذي تعقده اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات، التي يشترك في رئاستها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ونائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

ويمكننا تقديم قائمة شاملة بالإجراءات الأوروبية التي تتعلق بتحقيق السلم والأمن الدوليين. ولكن على سبيل المثال فحسب، أود أن أشير إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي في جهود السلام والأمن الأفريقية، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، ومالي، وبكلام أعم، مكافحة الاتجار غير المشروع على مختلف أنواعه، ومكافحة الإرهاب، وإدارة أزمات المهاجرين. وفي الوقت نفسه، وإلى جانب المساهمات في تحقيق السلم والأمن، نؤكد على الإجراءات العديدة للاتحاد الأوروبي في مجال الوقاية، التي تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع. واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مثال صارخ على ذلك، وأيضا التحالف العالمي لمبادرة القدرة على التعافي، وهو جزء من الجهود نفسها.

ويساهم الاتحاد الأوروبي مساهمات كبيرة في أعمال الأمم المتحدة. فهو يتعاون مع جميع الهيئات والوكالات والبرامج

الذي تصفه السيدة موغريني على نحو بليغ بأنه ”الطريقة الأوروبية“، ونظرا للوسائل البشرية والمؤسسية والتكنولوجية والمالية الموضوعة تحت تصرفه، يكرّس نفسه كي يبقى شريكا رئيسيا - بل وشريكا استراتيجيا - للأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي.

وذلك هام بالنسبة إلى صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب الصراعات على حد سواء.

واسمحوا لي بأن أذكر ببعض الوثائق الهامة التي لا تزال تشكل أطراً استراتيجية متعددة القطاعات للعلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجالي إدارة الأزمات وحفظ السلام. وتشمل تلك الوثائق الإعلانين المشتركين لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، وخطة العمل لتعزيز الدعم الذي توفره لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام السياسة المعنية بالأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي التي اعتمدها لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢. وينبغي التذكير بأن تلك الوثيقة تحدد السبل والوسائل للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فضلا عن التدابير ذات الأولوية المشتركة المطبقة في السنوات الماضية بين المنظمتين، وذلك في ما يتعلق على نحو خاص بزيادة المساهمات المقدمة من الأفراد النظاميين التابعين للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتخطيط، والتنسيق، والتعاون في السياسات والمبادئ التوجيهية العامة، فضلا عن الدروس المستفادة من الخبرة والتدريب.

وكما أكد تقرير الأمين العام (S/2015/229) المؤرخ ١ نيسان/أبريل، فإن أنشطة الاتصال والتنسيق التي يجري تنفيذها على المستوى الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وإدارة الأزمات تتخذ أشكالا متنوعة.

ونحن ننوّه بالعمل الهام الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في ميدان السلم والأمن الدوليين. أمّا الدعم المستمر الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى مختلف البلدان عن طريق مجموعة أدوات متنوعة - من الممارسات الجيدة، والوساطة، ودعم تطوير المؤسسات والقدرات الوطنية، فضلا عن توفير التدريب والتمويل والمعدات لعمليات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس، من بين أمور أخرى - فهو يوفر للنظام المتعدد الأطراف جهة فاعلة ملتزمة ومؤثرة في مجال البحث عن حلول لكفالة السلام المستدام. وفي هذا الصدد، تشكل سياسة الأمن والدفاع الأوروبية جزءا أساسيا وتكميلا يتيح لآلية النظام المتعدد الأطراف أن تعمل على نحو صحيح.

وإن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يعملان معا في عدة سياقات لحفظ السلام. فالاتحاد الأوروبي يوفر التدريب والدعم من أجل إصلاح قطاع الأمن، على سبيل المثال، في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال. علاوة على ذلك، يؤدي الاتحاد الأوروبي أعمالا هامة في منطقة البلقان. وأود أن أسلط الضوء على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة، فضلا عن مساهمتها في الحوار بين بلغراد وبريشينا، وإبرام اتفاقات مينسك لعام ٢٠١٥. وفي البوسنة والهرسك، يمثل وجود قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ضمانا لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد.

وتلتزم أوروغواي التزاما قويا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، من المفهوم أنه لا يمكن تحقيق التنمية أو السلام أو الأمن بشكل مستدام من دون احترام حقوق الإنسان. لهذا السبب، فإن متابعة حقوق الإنسان ورصدها يشكلان أمرا أساسيا للإنذار المبكر وقدرة على اتخاذ تدابير وقائية في الوقت المناسب. ولهذا السبب، لا يفوتني أن أشير إلى خطة المرأة والسلام والأمن، التي يعلّق عليها

التابعة للمنظمة، ويشارك في جميع أنشطة الأمم المتحدة تقريبا، من السياسة الإنمائية وإعادة بناء السلام إلى المساعدة الإنسانية وحماية البيئة وحقوق الإنسان وحتى الثقافة. ويشارك الاتحاد الأوروبي في أنشطة جميع مناطق العالم. وأعضاء الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرون هم الجهات المانحة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في الميزانية العادية للمنظمة، وعمليات حفظ السلام، وكذلك الصناديق والبرامج.

وفي الختام، أود التأكيد كما يتضح من دأكار على أن الطريقة الأوروبية تنطبق على الأمم المتحدة عالميا، وعلى الاتحاد الأفريقي إقليميا، وعلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الصعيد دون الإقليمي، وعلى بلدي وطنيا. وإثيوبيا، التي ذكرتها السيدة موغيريني في وقت سابق، هي عضو في مجلس الأمن وتشارك في التعاون الفعال من أجل إدارة أزمة المهاجرين وغيرها من المسائل العابرة للحدود.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل أوروغواي.

أشكر السيدة موغيريني على بياها المفصل والزاهر بالمعلومات. وأود أن أهنئها، ومن خلالها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالذكرى السنوية الستين للتوقيع على معاهدة روما، وهي الذكرى التي تتزامن مع الذكرى السنوية الثانية والسبعين ليوم النصر في أوروبا.

إن أوروغواي تولي منتهى الأهمية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فتحديات القرن الحادي والعشرين كثيرة ومعقدة، والتصدي لها في إطار الأمم المتحدة فحسب أمر لا يكفي. ومن الضروري تنشيط العمل بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بغية جعل هذا العمل المتميز أكثر فعالية، والقيام تدريجيا بضمان السلم والأمن الدوليين.

الاتحاد الأوروبي، مثل أوروغواي، أهمية قصوى. فالمرأة تؤدي دورا أساسيا في تحقيق مجتمعات سلمية، سواء في منع نشوب الصراعات أو حلها.

وأخيرا، تلاحظ أوروغواي السياسات والأطر التنظيمية الجديدة للاتحاد الأوروبي في مجال منع الإرهاب ومكافحته. وما لا شك فيه أن الإرهاب هو أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن الدوليين. فهو، بالإضافة إلى تدميره الأرواح البشرية، يهدد سيادة القانون والديمقراطية والتعايش السلمي بين الحضارات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إننا ندرك أن قائمة المجالات التي للاتحاد الأوروبي دور كبير فيها لم تستنفد في بياننا. فهي مسألة اعتراف بأن عملية التكامل الأوروبي الاستثنائية هي نموذج يساهم في تحقيق السلام بين أعضائه، ونحن نثق في أنه، سيواصل الإسهام في السلم والأمن الدوليين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

واللاجئون والمشردون داخليا والمهاجرون هم من بين أشد الفئات ضعفا.

تنتهي أوروغواي إلى منطقة ظلت فيها ظاهرة الهجرة تشكل أحد العناصر الأساسية في ماضيها وحاضرها. فقد رحبت بالمهاجرين الأوروبيين طوال تاريخها، ومؤخرا، أثناء الحروب المختلفة التي أثرت على تلك القارة. وما لا شك فيه أن ظاهرة الهجرة مسألة معقدة جدا لأنها تشمل جوانب الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ومن الضروري وضع خطط شاملة للمساعدة في حماية الأشخاص المستضعفين. ولذلك فإن أوروغواي لا تؤيد النهج الذي يجرّم الهجرة. بل على العكس من ذلك، تعتقد أن من الضروري معالجة الأسباب